الدستور أولاً

التّحديات- العُقَدْ أو القضايا الخلافيّة

فاروق حجّي مصطفى

لمحَة عن الكاتب:

فاروق حجّي مصطفى، تولد عام ١٩٦٨، هو ناشطٌ في الشأن العام منذ ١٩٨٤، ومن قادة الرأي، انخرط في حيّز المجتمع المدني منذ ٢٠٠٦، قراءةً وكتابةً ونشاطاً، يُتم دعوته لحضور المؤتمرات الدوليّة، ويشارك في المناظرات، والحوارات التلفزيونيّة حول سوريا ومستقبلها، لديه المئات من الدراسات والمقالات حول الديمقراطية والمجتمع المدني، وحول القضيّة الكُرديّة.

أول دراسة له حول المجتمع المدني كانت في ٢٠٠٦ بعنوان" الحركة الكُرديّة السوريّة والمجتمع المدني"، حيث كانت بمثابة ورقة لمؤتمر "توليدو للسلام" في اسبانيا، أَلَف أربعة كُتب وهي: "المجتمع المدني السوريّ: الواقع والمأمول"، "الكُرد السوريين والحراك الديمقراطي"، قيامة كوباني"، وكتاب تأليف جماعي مع زملاء سوريين حول "الديمقراطيّة في سوريا." مؤسس ورئيس مجلس إدارة منظمة برجاف للتنميّة الديمقراطيّة، ويشغل منصب المدير التنفيذي لها. متنقل بين بيروت، وأربيل، وشمال سوريا، وهو من أهالي كُوباني.

لمحَة عن المنظمة:

برجاف: تأسست منظمة برجاف للتنميّة الديمقراطيّة، في كُوباني آذار ٢٠١٣، وهي منظمة غير ربحيّة، شعارها "همّ الناس همّنا"، نشطت وتنشط في تركيا وبيروت وأربيل وشمال شرق سوريا، تنشغل في مجال بناء القدرات، والتنميّة الديمقراطيّة، وتمكين النساء؛ كما إنها انفردت بشكل خاص منذ ٢٠١٦ بمسائل الدستور، وقد عقدت العشرات من ورشات العمل حول "العقد الاجتماعي أو الدستور"، كما أنجزت مشاريع عدة حول "بناء السلام"، وانخراط قادة المجتمع المحلي، والمرأة في الشأن العام. لها مكاتب في أربيل كُردستان العراق(وفي شمال شرق سوريا، ولا سيما في كُوباني، منبج، والرقة).

من إصدارات برجاف: آذار2019

---

https://www.facebook.com/barchav.org
info@bercav.com
https://twitter.com/BarchavOrg
www.bercav.com
009647501983347
https://www.youtube.com/channel/UC9IpiFfYbrolRHnGGIzvYeg?view_as=subscriber

المحتوى

الملخص التنفيذي:

توضيح أو بمثابة تمهيد:

(1)

-دساتير لم تُكْتَمَلْ
العقل الدستوريّ السوريّ:
-إشكاليّة تاريخيّة:
-بُعْدْ سلطوي
-أبعاد عامة
نضج العقل الدستوريّ:
دستور ١٩٥٠
-سماته
-عيوبه
دستور سبب الأزمة:
-الحاجة إلى دستور ينهي الحرب

(2)

هندسة الدستور:
كتابة الدستور:
-عمل جماعي
صياغة الدستور:
-أعضاء اللجنة الدستوريّة
-تحديّات
مشروعيّة اللجنة:
-خيارات

الملكيّة الوطنيّة للدستور:

-توعيّة الناس

-مؤثرات أو أدوات التغيير العام

ورقة بيضاء

اشكالات السيادة وعمليّة الدسترة

الاصلاح الدستوريّ

(3)

التحديّات والقضايا الخلافيّة:

-هويّة الدولة

-شكل الدولة

-حق النساء

-العلمانيّة، والمدنيّة

-الاسم، والدولة الجامعة

-التعليم والثقافة

-الجيش

-حقوق المكونات

-الكُرد كقضيّة لها بُعدْ دستوريّ-سياسيّ

-المجتمع المدني

بمثابة مقترحات

مراجع، ومصادر

الملخص التنفيذيّ:

يُعتبر الدستور في سوريا، ومنذ خروجها من يد السلطنة العثمانيّة، في بدايّة عشرينيّات القرن المنصرم، من أحد أهم المعضلات السياسيّة؛ إذ لم تشهد سوريا من خلال تاريخها السياسيّ دستوراً يعكس مجالها الجغرافيّ والمجتمعيّ، كما أنّه لم يَجب على سؤالها التاريخيّ والمجتمعيّ، بالرغم من ٢٠ "محاولة دستوريّة".

تفتقر -الدساتير السوريّة، أو المحاولات الدستوريّة- في التعبيّر عن التركيب الاجتماعي المتنوع في البلاد، رغم أن السوريين لم يتوانوا لحظة عن مطالبات من قبيل:

- تعزيز حقوق المرأة.
- حل عُقدة هويّة وشكل الدولة.
- والبحث عن دستورٍ يلبي ويعبّر عن تطلعاتهم جميعاً.

وشابَت دساتير سوريا، منذ ولادتها الأولى عدد من المآخذ منها:

-محتوى لم يعبّر عن الكل الوطني.

-ودستور لم يُنَفَذ.

في العامل الأول: لم تخلُ الدساتير التي صُيغّت منذ تأسيس الدولة وحتى آخر دستور، من مآخذ وانتقادات، وكما انها لم تعبّر -يوماً -أي من هذه الدساتير (أو المحاولات الدستوريّة) عن الحالة الجامعة الوطنيّة.

والثاني: السلطات المتعاقبة، وما أن تنتهي من صياغة الدستور حتى تضَعه على الرف؛ نادراً ما نجد إنّ فلاناً عُوقِبَ بسبب مخالفته للدستور. لم تتعزز مفردة الدستور في المتناول اليوميّ، وفي الحياة العامة للبلاد.

لدى السوريين اليوم مخاوف وهواجس عديدة تكمن في الخوف من أن:

- الدستور الجديد لن يُنَفذْ محتواه.
- لا يصبح منظّماً للحياة العامة.

-يفتقر إلى الشمول، وغياب المشاركة المجتمعيّة.

الدستور كإشكالية تاريخيّة:

نلاحظ بأنّه ثمّة اشكاليّة قائمة، وهي اشكاليّة تاريخيّة، حيث لها بُعدْ سلطويّ: وأبعاد عامة.

بُعد سلطوي: تعتبر من أهم الإشكاليّات في مسألة السلطة السياسيّة، وتكمن في مسألة فصل السلطات، وطغيان السلطة التنفيذيّة على السلطة التشريعيّة، وخضوع السلطة القضائية للسلطة السياسيّة، فضلاً عن تهميش"المحكمة الدستوريّة"، وتغييب أي دور للسلطة التشريعيّة الأمر الذي وضع مشروعيتها على المحك بالرغم من أهميتها في حياة الدولة والناس، في وقت

أنّ السلطة التنفيذية لم تعبّر عن همّ وتطلعات الناس، وانصبّت جل همومها على كيفيّة تحويل الدستور ليصبح مؤسسة خادمة لها وتشرعّن استبداديّتها.

وأبعاد عامّة: المحتوى، الشكل، عدد المواد، والوضوح وفنّ التأويل، والتعديل السريع إلخ.

عدم نضوج العقل الدستوري:

يُوصف البعض من السوريين عدم نضوج العقل الدستوري بأنه "أم المشكلة"، وقد يعرّف السوريين أنّ "العقل الدستوريّ" في بدايّة العشرينيّات من القرن المنصرم أي عند تشكيل الدولة السوريّة، وبالرغم من قصوره في الإجابة عن الأسئلة التاريخيّة مثل: حقوق الأفراد، والجماعات، والنساء، إلّا إنّه كان أنضج إلى حد ما من "العقل الدستوري" الذي لم يستطع إنجاز دستورٍ يجيب حتى عن أسئلة الحراك في (2012).

سمات الدستور الأول:

وما إن صاغَ "هاشم الأتاسي" و معه لجنة مؤلفة من ٢٠ عضواً، والذي كُلفَ من قبل المؤتمر السوريّ العام، مشروع دستور مؤلف من 147 مادة، أقرّه في 13 تموز 1920، حتى فشل وتعطّل (مشروع الدستور) عزا المؤرخون السبب لدخول الجيش الفرنسي إلى دمشق.

وجاء شكل الدولة في مشروع الدستور والذي عُرفَ بدستور" الملك فيصل" اتحادي، واستقلال ذاتي للكانتونات، ولكل كانتون أو مقاطعة حاكم عام يعينه الملك ومجلس نيابي وحكومة محلية، مع نظام حكم ملكي نيابي، والسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية، وسميّت الحكومة المركزية بـ "الحكومة العامة" للمقاطعات السورية، مسؤولة عن أعمالها أمام المجلس النيابي العام، والأخير مؤلف من مجلسين:

ـ مجلس النواب الذي ينتخب بالاقتراع العام السري وغير المباشر على درجتين.

ـ مجلس الشيوخ المؤلف من أعضاء نصفهم يُنتخبون من قبل نواب المقاطعات، والنصف الثاني يعينهم الملك.

في وقت كان مقاربة ذاك "العقل" فيما يخص مسألة الحريّات، مقاربة ناضجة، فقد كانت مستوحاة من الثورة الفرنسيّة ١٧٨٩() أي من ثقافة حقوق الإنسان والمواطن الفرنسيّة.

اخفاق الدستور ٢٠١٢:

وأخفق "العقل الدستوري" في 2012، من فرصة ثمينة، وإنّ كانت الظروف مهيئة لإنجاز "دستور جيد" كون سوريا كانت تعيش في حالة الحراك، حيث وجدت مطالبات لتغيير مواد دستوريّة من قبل الشارع، بالرغم من:

-وضوح المطالب والتطلع من قبل الشارع.

-اعتراف نظام الحكم بالمشاكل الحقوقيّة: ولعل أول ما وعّد النظام السوريين هو إجراء تغيير في المواد الدستوريّة، منها على سبيل المثال لا الحصر، إلغاء المادة الثامنة والتي كانت "حزب البعث قائد الدولة والمجتمع".

- لم يستطع دستور ٢٠١٢ أن يكون معبّراً عن الحالة الوطنيّة الجامعة، بالرغم من التطرق إلى التنوع المجتمعي السوريّ، إلا إنّه لم يستطع بلوغ التعاطي الجدي مع هذا التنوع.
- الفشل في الخروج من المركزيّة الشديدة عند الحديث عن " توسيع المجالس المحليّة" حيث تراءى للسوريين بأنّه لا توسيع من صلاحيّات المجالس المحليّة، مع أنّ "المجالس لا تحل القضايا السياسيّة للبلاد"، فالمشكلة في سوريا، وإن كان لها بُعد إداري، سياسيّة بامتياز، ولعل، التقسيمات التي نشاهدها الآن وبعد سنوات الحرب تشي بأن مركزيّة الحكم ما زالت تساهم في تأسيس أزمات البلاد وتفاقمها.

العقل الخمسيني ليس استثناءاً:

بين "العقلين الدستوريين -أي بداية العشرينيات، وفي 2012، وبالرغم من مطالبة المعارضة في الأخذ بدستور 1950، كدستور مؤقت ريثما يتم صياغة دستور جديد للبلاد"، فإنّ هذا الدستور، وإن كان يتحدث عن "نظام جمهوري نيابيّ "، و" الفصل بين السلطات الثلاث"، و تفضيل السلطة التشريعية على بقيّة السلطات، ومع ضمان استقلال القضاء، وإحداث محكمة عليا تراقب دستورية الأنظمة والقوانين، إلا انّه لم يحل "العُقَدْ أو القضايا الخلافيّة"، فمثلاً تنص المادة الأولى على أن" الشعب السوري جزء من الأمة العربية"، وكما نصّ على أن "دين رئيس الجمهورية الإسلام "، و "الفقه الإسلامي هو المصدر الأساسي للتشريع".

النظريّة والتطبيق:

وأثبتَت التجارب في سوريا إنّ النظريّة والتطبيق؛ دستوريّاً، مسألتين في غايّة من التعقيد، إذ لا يمكن التحدّث عن المفردتين، إنْ كانتا غائبتين أصلاً من ذهن الحكومات المتعاقبة. البلاد كانت تسيّر شؤونها بالقوانين الاستثنائية، ولا يخفى على أحد انّه حتى إذا كان ثمّة قانوناً له جوانب من الصواب إلا انّه كان يُخفَقْ عند صدور التعليمات التنفيذيّة له.

حكم القوانين:

كانت يحكم سوريا أكثر من ١٧ قانوناً استثنائياً، حكمت السلطات من خلالها بمفاصل الحكم والدول والمجتمع، وأكثر رواجاً منها ومثاراً للخوف لديهم هو:

-قانون الطوارئ الذي بقي لعقود من الزمن، تم الغاءه بعد أن بدأ حراك الشارع.

-قانون "مكافحة الإرهاب"، والذي بدأ مفاعليه أكثر من قانون الطوارئ نفسه، ما بعد ٢٠١١.

-وقوانين مثل: الإحصاء الإستثنائي الخاص بالكُرد، والقانون ٤٩ الخاص بالإخوان، والقانون الخاص بالأراضي الحدوديّة أيضاً يحمل الرقم ٤٩.

كل القوانين التي صدرت كانت على حساب بنود الدستور، وكانت تُكبّل الناس، وتُكتَم ما يساورهم من آمال وتطلعات وأفكار ورأي... الخ.
وتجدر الإشارة أنّه لكي يكون دستوراً منظماً وجيداً عليه أن يكون مبعثاً لقوانين ناضجة محققاً نضج القوانين عند مراعاة وضع الدولة ومكوناتها المجتمعية مثل قانون الإنتخابات والذي يجب أن يكون مناسباً للتعددية وتحقق شرط وصول الكل إلى قبة البرلمان الذي يَرغَب الكُرد أن يكون هناك مجلس تشريعي آخر كمجلس للمجتمعات المحليّة السوريّة.

حاجة إلى الدستور:

صحيح أنّ ما يحتاجه السوريين اليوم هو الدستور، لكن أن يكون دستوراً يحقق السلام، ويعبّر عن تطلعات الناس، ويتلخص الحاجة إلى:

أولا: دستور ينهي الحرب، من خلال حل القضايا السياسية العالقة، وقد تكون عمليّة صياغة الدستور الحاليّة هي عمليّة تمهيدية لإنهاء الحرب، ويعتقد الكثيرون أنّه عند إكمال عمليّة الدستور تكون الأوضاع قد شارفت إلى نهايّة الحرب كون السنوات التي مضت كانت كافيّة لاختبار كل المسارات، ولم ينفع مسار واحد من هذه المسارات الوضع السوري، وذلك لأنّ المسارات كلها لم تؤشر إلى المستقبل الذي يجد الكل نفسه فيه.

ثانيّاً: بحكم مكانة الدستور ودلالته ووظيفته في حياة الدول والمجتمعات، فإنه يشكل لدى الناس الرهّان الكبير للعملية الإنتقاليّة من طرح نفسه كصيغة قانونيّة سامية تكون معبَرة ومحققة لآمال الناس أفراداً وجماعات.

يقول "كارلوس داوود" خلال مشاركته لورشة العمل التي عقدتها مؤسسة السلم الأهلي اللبناني تحت عنوان "الخبرات العربيّة والدوليّة لصياغة الدستور" في ٢٠١٣ "يتطلب الانتقال إلى الديمقراطيّة عقد اجتماعي جديد، والوثيقة الحاكمة لهذا العقد هي الدستور".

مسألة كتابة الدستور:

ثلاث أطراف يكتبون الدستور: الساسة، القانونيون، المجتمع المدني.
وأثبتت تجارب العقود الأخيرة لبناء الدساتير إنّ الدستور عمليّة سياسيّة بامتياز وعمليّة قانونيّة، كما أن له بُعد مجتمعي كونه يمُسّ بشكلٍ مباشر ليس نظام الحكم أو المؤسسات فحسب إنّما الحالة المجتمعيّة في كل جوانبها، والذي ما يلبث ويضعنا أمام استحقاق كبير، وهو تقديم دور للمجتمع المدني في العمليّة الدستوريّة، لأنّه:

-هو الطرف الذي يمكن أن يعبّر عن الصالح العام في الدولة.
-الطرف الذي يعبّر عن المصلحة المجتمعيّة دون تمييز.
-الطرف الذي له دور الحرص على المسائل الحقوقيّة وبناء المؤسسات، وتعزيز مكانة الدولة.
-لا مصلحة سياسيّة ذات بُعدْ سلطة لها في العمليّة.
-يمكنه أن يقدم نفسه، وسيطاً، حين تحتدم النقاشات، وتتفاقم الخلافات بين الأطراف السياسيّة، وتقدم حلولاً.

و أنّ دور القانونيين في عمليّة الدستور دور تقني أكثر مما هو سياسي أو مجتمعي، وهم فنيين، بمعنى هم مَنْ يحولون النص العادي إلى نصٍ دستوري، ويضعون النص أو المبادئ بصيغة دستوريّة.

وفي واقع الحال إنّ عمليّة صياغة الدستور هي عمليّة شائكة، ولا تتم بسهولة، حيث:

-تحتاج إلى وقت بالنسبة إلى من يصيغون الدستور.

-تحتاج التضحيّة ببعض من التنازلات من قبل السياسيين.

-تحتاج إلى التفاعل والحماسة من قبل المجتمع.

النسخ واللصق:

لا يمكن أن تضع دستوراً جاهزاً أمامك أو تنقله بصياغاته من التجارب أو الدساتير الجيدة من الدول الأخرى حتى يكون دستوراً لبلدك الذي مزقته الحرب والنزاعات.

وتنصحنا الخبرات الدستوريّة بتجنّب عملية (النسخ، واللصق) وهنا أيضاً نحتاج ليس إلى القانونيين فحسب إنما النخبة المجتمعيّة حتى تتمكن من تقديم المساعدة للجنة الدستوريّة، وذلك لاكتساب الشرعيّة أكثر، ولتفصيل دستور على مقاس طموحاتنا وتطلعات مجتمعاتنا وحقوق أفرادنا.

الكل يكتب الدستور من خلال ممثليهم وشخصٌ واحد ماهرٌ يقرأ في الأخير.

اللجنة الدستوريّة:

التجارب الدوليّة تفيد بأنه عادةً يأتي أعضاء اللجنة الدستوريّة نتيجة من:

-الجمعيّة التأسيسيّة.

-الهيئات التشريعيّة.

- أو التعيين.

-وهناك أمر آخر، وهو تأسيس المفوضيّة الدستوريّة، وهي مفوضيّة تقوم، وتواكب العمليّة إلى لحظة الانتهاء والتنفيذ.

أما في حالات النزاع تأت نتيجة من:

-اتفاق سياسي بين الأطراف المتنازعة، أو من خلال المفاوضات.

-قرار أممي خاص بذلك، أو قرار أممي خاص بالتسويّة السياسيّة، وبفرض عمليّة السلام.

-تأثير المجتمع الدولي على اختيار أسماء الأعضاء.

-اقتراح أسماء من قبل المكونات السياسيّة والمجتمعيّة والمدنيّة.

عضو اللجنة:

من المفيد أن تتواجد صفات لعضو اللجنة المرشّح ويمثل المجتمع المدني في اللجنة الدستوريّة كون الأطراف السياسية هي من رشحت ممثليها لتعبّر عن مصالحها واتجاهها في العمليّة.

يجب أن يتمتع عضو اللجنة بصفات:

-يكون له باع طويل في الشأن العام.

-يكون مسؤولاً ومؤثراً في منظمته.

-يمتلك علاقات واسعة مع قيادات المجتمع المدني.

-معروف بنزاهته.

-مؤمن بقضايا حقوق الانسان.

-يحمل قيّم المجتمع المدني.

ومهما يكن مصدر تأسيس اللجنة، فلا بد أن يؤخذ في عين الاعتبار:

- تعددية المجتمعات والتكتلات السياسية.
- من قبل الأعضاء تخفيف التجاذبات أو الاستقطابات السياسيّة على العمليّة.
- التوزيع العادل لممثليّ المكونات السياسيّة والمجتمعيّة والمدنيّة سواء أكانت على مستوى لجنة الصياغة أو في لجان مرفقة أو تابعة.

خطوات عمليّة بناء الدستور:

وحسب الخبرات العربيّة لصياغة الدستور إنّ عمليّة بناء الدستور تتطلب الخطوات التاليّة:

أ-الاتفاق على الحاجة إلى إجراء تغيير دستوري ونطاق ذلك التغيير، وهو يمثل في أغلب الأحوال وعلى الصعيد العملي أحد عناصر العمليّات الأشمل لتغيير تاريخي في البلد.

ب-تأسيس المؤسسات والإجراءات والقواعد التي يقوم عليها وضع أو صياغة دستور شامل وتشاركي، وهو ما قد يستلزم بدوره استخدام تدابير مؤقتة وانتقاليّة.

ج-منح الفاعليّة الشرعيّة للدستور أو إقراره.

د-مرحلة التطبيق، والتي تعدّ ذات طبيعة هامة، ولا سيما في السنوات القليلة التي تلي الإقرار مباشرة.

التحديّات

من أبرز التحديّات:

-غياب إرادة الحل لدى الأطراف السياسية الفاعلة في النزاع.

-غياب اتفاق سياسيّ بين أطراف النزاع.

-عدم اطلاع الأعضاء على مجريّات العمل (فنيّاً وقواعد العمل) حتى يتبلور التصور المسبق بالخطوات من قبلهم.
-مسائل الشرعيّة، والملكيّة الوطنيّة.
-التمثيل الشامل مجتمعيّاً-سياسياً.
-صياغة الدستور يهدف في نهاية المطاف لتحقيق السلام، ونزع فتيل الحرب، طبعاً من خلال العمليّة الديمقراطيّة.

شرعيّة اللجنة الدستوريّة:

تعطي الشرعية للجنة الدستوريّة المرتقبة أربعة معطيّات:

1. قرار أممي ٢٢٥٤، وهو قرار في فقرته الرابعة يتحدث بشكل صريح عن "الإصلاح الدستوري."
2. مخرجات مؤتمر "سوتشي"
3. موافقة سوريا -النظام والمعارضة- على مسألة تشكيل اللجنة الدستوريّة، وعلى أساس هذه الموافقة أرسل كل من الطرفين قائمة بأسماء مرشحيه.
4. إنّ طرفا مؤسسي الأزمة مع المؤسس الخارجي (العامل الإقليمي)، كانا على بينةٍ من اقتراح المبعوث الخاص في قوله: ٥٠ اسم من النظام، و٥٠ من المعارضة، و٥٠ من المجتمع المدني، ومن الملفت للنظر إنّ الطرفيين لم يعترضا على أسماء مرشحي الطرف الآخر غير أنّ "دوَل سوتشي" اعترضت على قائمة الأمم المتحدة أولاً، وثم على بعض الأسماء.

وهناك ثلاثة خيارات يمكن شرعَنَة العملية الدستورية:

الخيار الأول: صدور قرار أممي جديد يحدد الرسم البياني للعمليّة ويؤكد الرعايّة الأمميّة للعملية في بدايّة انطلاق العمليّة إلى نهايتها، مشمولاً عمليّة الانتخابات وتأسيس السلطات التنفيذيّة تبعاً للدستور الجديد.

الخيار الثاني: إعطاء دور لمؤسسة القضاء وهذا يحتاج إلى تفعيل المحكمة الدستورية وكون الهيئة تأخذ شرعيتها بتواجد أطراف الصراع وأيضاً ممثلين عن المجتمع المدني ومدعم بقرار أممي فإنه من السهولة بمكان الطلب من الأطراف الثلاثة اقتراح اسماء مؤهلة لمحكمة دستورية ويتم تخويلها لتصدير أو نشر الصيغة النهائية للدستور.

الخيار الثالث: دعوة إلى عقد مؤتمر وطني يحضره ممثلون عن النظام والمعارضة والإدارة الذاتية وقادة المجتمع المحلي يقترحها المجتمع المدني بحيث يكون هذا المؤتمر متوازن من حيث الحضور ومعبر عن المشهد السوري ويحضره أشخاص معروفون بنزاهتهم ووطنيتهم وتتمخض عن المؤتمر لجان وطنية (مصالحة)، وإصلاحات ولجنة الحكماء تفوق صلاحياتها عن أي مؤسسة ماعدا الدستور .

الملكيّة الوطنيّة للدستور:

ثلاثة مؤشرات تحدد الملكيّة الوطنيّة للدستور، وتزيل عنها غبار الشك.

-ترتبط ملكيّة أي دستور، بمدى مشاركة الناس في صناعته من خلال اطلاق برامج مدروسة، بحيث لا تخلق معوقات لسير عمليّة اللجنة، وتفتح الآفاق أمام الناس لتقديم رؤاهم، والتعامل بشكل شفاف من قبل اللجنة الدستوريّة مع مقترحاتهم، لكي يتاح لهم متابعة العمليّة والتفاعل معها، حينذاك سيشعرون بملكيته!

-لا يختلف أحد بإنّ مسألة الدستور مسألة سياديّة، وتعود ملكيتها إلى السوريين، ولا نعتقد إنّ أحداً ما من أي طرف خارجيّ سحب هذه الميّزة منهم. ملكيّة الدستور تعود إلى السوريين حصراً.

إنّ قصة ملكيّة الدستور قصة معقّدة، وعويصة، وسبق إنْ حصل خلاف حول قصة "الملكيّة" من قبل الدول التي عاشت وعاشرت النزاعات الداخليّة، و حسب الخبرات، فإنّ هناك دستور تم إحضاره جاهزاً من قبل الدولة المهيمّنة على تلك النزاعات، وكما أنّ بعض من الدساتير تم التدخل فيها خارجيّاً بشكل مباشر، وغير مباشر أيضاً، ويحدث ذلك إذا كانت أطراف النزاع غير مؤهلة لإحداث الاتفاق حول مضامين الدساتير أو السير في عمليّة التفاوض وتاليّاً السلام.

بيد أنّ حال السوريين اليوم يختلف بدرجات عاليّة عن حال تلك الدوَل، حيث أنّ هناك إصرار أممي على أن يكون للسوريين دور أساسي في صياغة دستور بلادهم، وبدا ذلك من خلال التعامل مع اللجنة الدستوريّة، والمعطيّات تفيد بلأنّ الخبراء هم خبراء لا دور سياسيّ لهم، وسيكون الدستور، ومسألة الانتخابات برعاية الأمم المتحدة حسب القرار ٢٢٥٤.

مسؤوليّة اللجنة الدستوريّة:

لا تقف حدود المسؤوليّة لدى اللجنة الدستوريّة في عمليّة إنجاز الدستور، إنّما أبعد من ذلك، ولعل إنجاز الدستور ربما يكون هيّناً مقارنة بإنجاز الأهداف الأخرى. هذا بالنسبة للدساتير التي تُصاغ في ظروفٍ تختلف عن الظروف الذي تحيطنا.

المشاكل التي تعترض على انجاز المهمّة:

-الحالة النزاعيّة التي لاتزال طاغية وقائمة على قدم وساق.

-التحديّات والمخاطر التي تواجه البلاد، والناس.

-أنّ البلد مازال معرّضاً لخطرٍ داهمٍ، أو انزلاقٍ خطير.

تجدر الإشارة إنّ **مهمّة إنجاز الدساتير** في دول"الربيع العربيّ "تختلف من حيث المهمّة والصياغة والفحوى عن الدساتير في البلدان الأخرى، وحتى إنّها لا تشبه دساتير دول أوربا الشرقيّة، أو الدول التي أُنشئت ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

القراءة التقليديّة للجنة الدستورية بأنّ مهمّة اللجنة هو إنجاز الدستور، وتنتهي المهمّة مع انتهاء الصياغة؛ كان هذا الأمر مقبولاً ومعقولاً قبل أقل من نصف قرن، حيث كان الدستور يُنجز من قبل أهل الاختصاص القانوني، بيد إنّه ومنذ ٤٠ سنة الأخيرة تغيّر الحال مع لجان صياغة الدساتير وأهلها، إذ إنّ دور أهل الاختصاص-الخبراء القانونيين- يأتي في مرحلة من مراحل العمليّة الدستوريّة.

وتغيّرت أهداف لجان صياغة الدستور مع التغيير الذي حصل في بناء اللجنة من حيث الأعضاء، إذ أنّ غالبيّة أعضاء اللجنة مؤلفة ليس من القانونيين والخبراء فحسب إنّما من الفاعلين في حقل المجتمع المدني، ومن السياسيين ما يعني إنّ تطوير مفهوم اللجنة جلب معه مسؤوليات (تبعاً للحيّز الذي أتى منه كل عضو اللجنة)، وأهدافٍ عدّة، أحداها: الدستور.

ومع إنّ مرحلة إنجاز الدستور كفيلة بإحداث أحوالٍ كثيرةٍ على مستوى السياسة والمجتمع، إنّ الأهم يتلخص في:

*العمليّة الدستوريّة تؤثر على بنيّة القوى السياسيّة:

العمل على إحداث تغييراً في حال القوى السياسيّة، وتساهم في تغيير مقارباتها من كون لها أهداف ومقاربة حزبيّة إلى كونها تساهم في العمليّة الوطنيّة، وهذا ما حدث في تونس، ومع حزب النهضة، ما يترتب على هذه القوى السيّاسيّة إجراء تغييراً في نمطية تفكيرها ومسؤولياتها ومقارباتها، وإذا كانت العمليّة الدستوريّة تشكل وتعبّر عن جزء من مصلحتها، فإنّها بذلك تكون مجبرةً على بلورة قيّمٍ واسلوب حياةٍ جديدةٍ في وسط جمهورها، وقواعدها السياسيّة، بالمختصر تحّدث تحوّل كبير في جسد هذه القوى مع انخراطها في العمليّة الوطنيّة، لأنها وان كانت تصنف الدستور على إنّها عمليّة سياسيّة-قانونيّة مجتمعيّة إلا أنّ في بعدها العميق عمليّة وطنيّة، فهي تحرر المجتمعات من بوتقتها وتقوم بانخراطها في العمليّة الأشمل وهي : الوطنيّة مع ضمان حقوق تلك المجتمعات المتنوعة والمتعددة.

*العمليّة الدستوريّة تؤثر في نمط التفكير العام:

تَحدّثْ اللجنة الدستوريّة انقلاباً على مستوى الناس ومفاهيّمهم، إذ إنّ لدى أي لجنة طموح أن يكون الدستور الذي تنجزه مقبولاً من قبل الناس، ما يعني بأنّه يترتب على اللجنة مسؤوليات أهمها:

آ-توعيّة الناس على أهميّة الدستور، وبلورة المفردات الدستوريّة في أوساط الناس وذلك لأجل خلق ثقافة الدستور وأهميته ومكانته ومفاعيله في حياة المجتمعات والدول، ويُقال إنّ الدستور الذي يؤسسه الناس من خلال التفاعل مع اللجنة الدستوريّة وتقديم مطالبها هو دستورٌ يكتسب الشرعيّة أكثر من شرعيّة أي برلمان أو مفوضيّة أو أي مجلس تأسيسيّ.

ب-عملياً تُمهّد للمواطن الفاعل من خلال تمرينهم عبر حضور الناس للندوات والمناظرات ورفع المطالب، في حياة الدولة ومؤسساتها، خاصةً إنّ العقود الخمسة التي مرّت على الناس كانت سنواتُ جمودٍ على مستوى المشاركة في الحياة السياسيّة وفي قضايا الشأن العام، وهنا المسؤوليات تكون مضاعفة وتتطلب جهداً جديّاً مضاعفاً وذلك تعويضاً للعقود التي مضت وتهيئةً لمواطنين فاعلين يعززون مكانة الدولة ويقدّرون عمليّة السلام ومواطنين فاعلين قادرين على تجاوز المحن ويتكابرون على المَسيّ لأجل الصالح العام.

الإصلاح الدستوري:

أتى ذكر "الإصلاح الدستوريّ، في الفقرة الرابعة من قرار مجلس الامن ٢٢٥٤، وهناك لا بد من عدد من الملاحظات:

-لا يُقتصر النظر إلى هذه الفقرة كجانب وظيفيّ-تقنيّ بقدر ما أنّ عمليّة "الإصلاح الدستوريّ " هو مشروع متكامل، هو لا يُرمَم الدستور، ولا يقصد "التعديل" أصلاً كما يتصور البعض، ولا يُشطّب على بند أو يزيد على الدستور القائم، إنّما يُؤسس للبلد عمارة دستوريّة جديدة محققاً شرط الاستدامة ومؤسساً لدولة القانون على نفس المقياس.

-عمليّة انتقاليّة نفسها!

-هو تأسيس لمرحلة جديدة. ودلالته هي دلالة البناء، وأيّ مبنى لا يستقيم إنْ لم يُعمّر من الأساس.

دور مهندسي الدستور:

- بناء دستورٍ يتوّج المرحلة.
- يثمّن التضحيّات.
- يُقدر تطلعات الناس.
- على مهندسي عمارة الدستور أن يفكروا كيف يحققوا المجد من خلال منجز دستوريّ لا يقف في حدود احترام الكرامة للناس، إنّما يعيدوا الكرامة، ويبنوا أسوار الحمايّة للحقوق، ويمهدوا لنشأة المواطن الفاضل في دولةٍ يعيش في كنفها الأحرار.

من أهم التحديات التي تواجه مهندسي الدستور:

-جمود الرؤى لدى بعض الأطراف السياسيّة والمجتمعيّة.

-صعوبة تجاوز التخندق، والتفكير بالصالح العام السوريّ.

-دستور لا يُؤسس للنزاعات الأخرى.

-من الفضيلة استثمار هذه السنوات من النزاعات لأجل مستقبلٍ أفضل للناس.

- تثمين المرحلة انتقاليّة على مستوى السياسة والاجتماع؛ ولذلك لأنه:

- يشكلْ الدستور زاويّةً مهمّةً في العمليّة الإنتقاليّة.
- يُعتبرْ محطة تاريخيّة تتوّج وتلوّح بتاريخ جديد.

الورقة البيضاء:

يعتبر خيار الورقة البيضاء من الخيارات الشائكة في العمليّة الدستوريّة، مع إنّه ثمّة رغبة جامحة لدى الغالبيّة بالانطلاق بالورقة البيضاء. الانطلاق في دستور جديد بمثابة حلم يراود الكثير من السوريين، لأنه من الصعوبة بمكان العمل على الدستور القائم بسبب اشكالات في مسألة الحريّات، ومسألة توزيع السلطات، وقضية شكل وهويّة الدولة، واستحداث وإزالة بعض من المؤسسات.

وبالرغم من أهميّة وضرورة البدء من الصفر يبدو إنّ الانطلاق بال-"ورقة البيضاء" أمر صعب وقد تواجه اللجنة الدستورية صعوبات وتصل إلى طريق مسدود، وتنعكس سلباً على ما يتطلع إليه السوريون، وهذا الأمر واجهته غالبية الدول التي أسست لنفسها دستوراً جديداً بعد النزاعات، ولأنّ جزء من السوريين يرون إنّ مسألة تعديل دستور2012 هو بمثابة إجراءات تعسفية، وليس الغاية منها بعث التطمينات والإستجابة للاستحقاقات المرحلية، مثلها مثل اي إجراء اتخذته الحكومة لوقف الحراك، فإنّه بات دستور 2012 دستوراً غير مقبولاً لدى الأطراف السياسيّة المعارضة وأيضاً لدى غالبيّة المكونات القوميّة، والدينيّة الأخرى، وبالمثل كون إنّ المعارضة روّجت لدستور 1950 منذ 2005 فإنّ النظام يرفض ذلك، ويجد فيه جزء من أدوات المعارضة والانقلاب على الحكم. في هذه الحالة سيكون مناسباً لو أخذت "اللجنة الدستورية التي أُسست خصيصاً كل دساتير سوريا إضافةً إلى أوراق "أسكوا"بخصوص دستور سوريا مع دستور 2012 ووثيقة "العقد الاجتماعي" للإدارة الذاتية، ودستور المجلس الوطنيّ الكُرديّ، بالإضافة إلى أوراق دستوريّة للمكونات السياسية السورية المعارضة ومسودة مشروع الدستور الروسي.

تنفيذ الدستور:

حسب الخبرات العالميّة، والتجارب الحديثة، انّ مسألة التنفيذ، هي من أعقد المسائل في العمليّة، خاصةً عندما تكون صياغة الدستور لبلد يشوب فيها النزاع أو الخلاف، وهنا تنصحنا الخبرات بعدد من الاجراءات:

-لزوم ملحق في الدستور المُصاغ يشرح الرسم البياني للعملية الانتقاليّة.

-خارطة الطريق واضحة البيان.

-وملحق تحدد الخطوات التشريعيّة وموجبات التنفيذ، والموعد النهائي للعمل.

-ونص دستوري يُلزم السلطات التنفيذيّة تولي مهمّة تنفيذ المواد الدستوريّة.

-انشاء مفوضيّة مستقلة تتبنى مسؤولية الإشراف والتنفيذ.

"لو لم يتم إصدار تشريع بذلك؛ والنص أن يكون المحاكم ينبغي أن تكون قادرة على اصدار أوامر داخل الإطار نفسه؛ وتمكين المجتمع المدنيّ من المشاركة في تنفيذ الدستور وصياغته واشتراط تنفيذ بعض المبادئ، لتولي السلطة التنفيذيّة أو التشريعيّة صلاحيّات محددة".[وضع الدستور والاصلاح الدستوريّخيارات عمليّة-انتربيس]

المحتوى، والقضايا الخلافيّة:

هناك عُقَد، هي بمثابة تحديّات للجنة الدستوريّة، حيث أنّ إشكالاتٍ عديدة، لازمت كل الدساتير السابقة، وما تزال تشكل إثارة للخلافات الكبيرة. كل العُقَدْ هي بمثابة سورٍ عالي، من الصعوبة بمكان –في ظل الاستقطابات التجاذبات الراهنة، وتجاوزها.
والتحديّات هي:

هويّة الدولة:

تشكل قضيّة هويّة الدولة تحدي كبير، وتثير المخاوف لدى السوريين باجمعهم ، حيث تتمسك شريحة بمسألة إسلامية الدولة، وهويّة رئيسها الإسلام، وأن تكون الشريعة الاسلاميّة مصدر التشريع، في لحظة أنّ السوريين بحاجة إلى دستور لا يأنّ من ركام أزمات المواطنيّة بقدر ما أنّه دستور يحل مشاكل وأزمات البلاد منذ نشأة سوريا.
وبنظر شريحة من سوريا بأن التوجه لا يفرغ الدولة، من مفهوم دولة المواطنة فحسب إنّما يكبّل الدولة، لأنّ ربط الدولة بدين أو مذهب يناقض العهد الدولي لحقوق الإنسان ويحوّل المكونات(المجتمعيّة-الدينيّة) الأخرى غير الإسلاميّة إلى مواطنين من الدرجة الثانيّة.
كما أنّ الأخذ بالشريعة يهضم حقوق النساء، ويشّل مقدراتها المواطنيّة ودورها في المجتمع وفي مؤسسات الدولة.

شكل الدولة:

تشكل شكل الدولة، بين مركزيتها واتحاديتها من أهم الخلافات، ولا تختصر هذه الخلافات بين الكُرد والنظام-حيث يعتقد الكُرد، وغالبيّة المجتمعات في شرق الفرات، انّ زمن مركزية الدولة والحكم قد ولى- انّما بين النظام والمعارضة أيضاً ما يعني أنّ لا مركزيّة الدولة هي من استحقاق المرحلة السوريّة، والرغبة تنحو نحو دولة مركبة لأنها تنسجم مع تطلعات المجتمعات السوريّة وتجمعاتها السياسيّة.
اتحاديّة الدولة لا تحقق شرط الاتحاد بين المقاطعات فحسب إنّما يضع الكل (الجغرافيّات والمجتمعات) أمام ممارسة دورها في بناء الدولة وتفعيل الشأن العام، وينقل من كان مهمشاً

إلى المتن. اتحاديّة الدولة تحقق شرط العدالة اجتماعيّاً، اقتصادياً-ماليّاً، وسياسيّاً إداريّاً فضلاً عن التحديد من صلاحيات الحكم المركزي ويوزع الصلاحيات بين السلطات المحليّة.

علمانيّة ومدنيّة:

إنّ علمانيّة الدولة، حسب البعض، استحقاق سوريّ بامتياز، لأنه يفصل الدين عن السياسة واثبتت تجارب سورية تداعيّات هذا الخلط وكيف أنّه صار عاملاً ودافعاً لتتغير الثورة أو الحراك عن مسارها، فإنّ علمانيّة الدولة تفتح آفاقاً أمام منهاج تعليمي مواكب لكل ما هو حديث ويعزز دولة المؤسسات وثقافة قبول الآخر والتفاعل والتعاون والتشارك معه، كما يعزز مكان الحريّات ويرسخ مفهوم حقوق الانسان، فهي تحقق:

-دستور يفتح الأفاق أمام بناء دولة المؤسسات.

-دستور يحقق مدنيّة الدولة دون الارتكاز إلى الشريعة.

وبنظر شريحة وسطيّة أخرى، انّ بديل العلمانيّة -والذي من كثر النقاش حولها والتمسك بها تحول إلى ايديولوجيّة- هو "مدنيّة الدولة".

حقوق النساء:

عانت المرأة السوريّة ظروفاً صعبة، وهي تفتقد أبرز حقوقها مثل:

-حق اعطاء الجنسيّة لأطفالها.

-حق الورثة.

بالملخص؛ تشكل حقوق المرأة والأحوال الشخصية مثل: الزواج، والطلاق، والإرث، حق اعطاء الجنسية لأطفالها تحدي كبير اليوم.

أسم، والدولة الجامعة:

ما هو مثير للخلاف، ليس بين الكُرد، والقوميّات الأخرى والنظام، انما بين المعارضة والنظام أيضاً، هو عربيّة سوريا، ولوحظ هذا الامر جليّاً في المبادئ الاثني عشر الاساسيّة والحيّة للأطراف السوريّة، حيث أتى في بندها الأول: " الاحترام والالتزام الكامل بسيادة [سوريا/ الجمهوريّة العربيّة السوريّة] ما يعني انّ الخلاف قائم على قدم وساق ولذلك استخدم اصطلاحين، اصطلاح النظام والذي هو يصرّ على "الجمهوريّة العربيّة السوريّة"، والمعارضة التي تصرّ على "سوريا".

يمكن القول انّ بناء الدولة الوطنيّة الجامعة تبدأ من "اسم الدولة"، وهذا يأت بترتيب:

-أسم الدولة.

-بناء الدولة الوطنيّة الجامعة.

وهناك وجهات نظر تقول بأنه اعتبار "سوريا جزء من الوطن العربيّ"، هو مطلب يعزز انفصال المكون العربيّ في حيّزه المجتمعي السوريّ، ويكون له مردود عكسي، وله تأثير على أداء الدولة

في قضيّة تربية المواطن، كما انّه -أي عربيّة سوريا- يفرّق المجتمعات السوريّة من خانة الدولة الوطنيّة الجامعة إلى خانة "العنصريّات".

وغالباً ان الميول تتجه نحو التسميّة "سوريا"، وبدل أن تكون "جزء من الوطن العربيّ تكون سوريا جزء من محيطها الجغرافيّ وتتعامل مع الكل تبعاً لمنطق حسن الجوار وميزان المصلحة المشتركة".

التعليم والثقافة:

بدأت أزمة الثقافة تتفاقم في سوريا مع استبدال أحد الكتب التعليميّة؛ أي عند استبدال كتاب "التربيّة الوطنيّة" بـ "التربيّة القوميّة".

وتشكل مسألة الثقافة والتعليم في سوريا أحد التحديّات، فهذان أمران مهمّان في الدولة، حيث:

- لا يمكن أن تسخر الدولة إمكانيات ماليّة لثقافة واحدة على حساب ثقافات أخرى.

-تفضيل تعليم لغة لمكون على حساب تعليم لغات المكونات الأخرى.

ويكمن الصح هنا هو على الدولة أن تحقق ميزانية عادلة لثقافة كل المجتمعات والتعليم وأن يحقق لكل مكون ضمن دائرة تجمعه الغالبة شرط انتعاش الثقافة والتعليم.

الجيش:

يصرّ السوريين أن تتحول مؤسسة الجيش إلى مؤسسة وطنيّة. أن يكون جيشاً وطنيّاً حياديّاً في التجاذبات السياسية الداخلية، بحيث تكون على مسافة واحدة من جميع الأطراف تماماً مثل مؤسسة القضاء، وغيرها من المؤسسات.

وانغراق الجيش في الخلافات الداخليّة تفقد ثقة الناس بهم، ويخلق الشعور لدى الناس على انّ الجيش ليس جيشهم، وهنا يُطرح:

-أن تكون مؤسسة الجيش وطنيّة.

-أن تكون حارس حدود الدولة وحامي حقوق الناس.

حقوق المكونات:

إنّ معيار الديمقراطيّة والشرعيّة أي دستور أو نظام حكم تكمن في مدى تعاطيها مع حقوق الأفراد والمكونات، وهذا الأمر ليس استنتاج أو استنباط اللحظة بقدر ما ان هذه الحقيقة موجودة ومدوّنة في أوراق حقوق الانسان.

بيد أنّ تأكيد المسألة يعني أنّ في اللاوعي السياسيّ ثمة قناعة بأنّ في المجتمع المتعدد مثل سوريا لا يمكن أن يتحدث عن الديمقراطيّة وحقوق الإنسان وأنت ترفض مفردة "المكونات" لأنها تحمل دلالة أكبر من واقع الجماعات، أو لأنّ ذكر مفردة "المكونات" يعني أنك تحقق شرط التساوي في الحضور والوجود عاموديّا وأفقيّاً!؟

وكوننا مقبلون على صياغة دستور جديد لبلادنا سوريا، فإنّه من الأهميّة بمكان أن نستعد لهذه المرحلة ذهنيّاً، وأن نتحرر من تركة الحقبة الماضيّة، خاصة وأننا نعرف كم إنّ للماضي تأثير في المقاربات، وحتى في تلكئ اللحاق بما هو استحقاق المرحلة، فحقوق المكونات لا تنفصل عن حقوق الأفراد؛ وإنّ الحيزين لهما المكانة نفسها في كل الأوراق المتعلقة بحقوق الإنسان، وحتى قبل القرون.19

الكُرد كقضيّة لها بُعدْ دستوريّ-سياسيّ:

إنّ النظر إلى حقوق الكُرد دستوريّاً يدفع بالسوريين الى تجاوز نزاع محتمل، ويعود بالفائدة إلى كل السوريين- أفراداً وجماعات، ولعل السبب يعود إلى:

١-انّ القضيّة الكُرديّة هي من القضايا العالقة في البلاد، وهي قضيّة دستوريّة-سياسيّة، وقبل ٢٠١١ كان هناك سجال ونقاش حول حقوق الكُرد كحالة لها حضور سواء من بين أوساط المعارضة أو النظام أو في المتناول الإعلاميّ وفي مشهد الشأن العام بالعموم.

٢-انّ سكانيّاً يأت الكُرد في المرتبة الثانيّة بعد العرب في سوريا، كما انّ أماكن تجمعهم واضحة(2)، وبالرغم من المحاولات في تغيير ملامح وهويّة المناطق من خلال التقسيمات الإداريّة وسياسات استثنائية من قبل الحكومات المتعاقبة فان الكُرد حافظوا إلى حد كبير على تجمعهم في مناطقهم.

٣-انّه كحضور سياسيّ ثقافيّ، لم يغب الحراك الكُرديّ عند الحدث عن القضايا الشأن العام.

٤-انّ لها محددات سياسيّة، حيث كانت التنظيمات الكُرديّة من اعلان دمشق، وكان إشارة واضحة من خلال بيان الإعلان، وملحق بيان الإعلام على حقوق السياسيّة لهم، وفي الأخير ثمّة وثيقة سياسيّة بين المجلس الوطني السوريّ ولاحقاً الائتلاف حول حقوق الكُرد وتعويضهم بين الأحزاب الكُرديّة ومؤسسات المعارضة؛ كما انّ النظام لم يرفض في السنتين الأخيرتين حقوقهم السياسيّة بشكل مباشر والحوارات المتقطعة بين النظام والادارة الذاتية في شمال شرق سوريا تشي بنوع من الاعتراف السياسيّ بهم وبحقهم في المشاركة السياسيّة.

٥-وجودهم المنظّم -في الأحزاب، والمنظمات-والمؤثرة على الشارع الكُرديّ، ساهم في تعزيز وجود قضيتهم وتعظّيم دورهم.

٧-قضيّة لها محدداتها التاريخيّة، وعجزت القوى السوريّة عن حل قضيتهم عند تكوين الدولة السوريّة، وعند تواجد الفرنسيين-في سوريا، ولأسباب ديمغرافية وسياسيّة أقرّت لهم إدارة شبه ذاتيّة في مناطقهم، فضلاً عن مطالبات الكُرد سواء من الفرنسيين، أو من القوى الوطنيّة السورية في ثلاثينيات القرن المنصرم بالحماية والحقوق وتأسيس جيش خاص بهم.

٨-معطيّات ما بعد ٢٠١١، وما أفرزته سنوات الثمانِ الفائتة، ومحاصرة الكُرد في زاويّة شمال شرق سوريا ومنعهم في التواصل مع العمق السوريّ الداخلي، هو الأمر الذي أنتج حالة استثنائية معقدة وخاصة.

٩-قِدم تواجدهم على أرضهم التاريخيّة.

يمكن القول انّ اعلاه، أي النقاط التي ذكرناها، هي بمثابة معطيّات، ومحددات موضوعيّة تعطي للواقع الكُردي في المتناول السياسيّ السوري، ولا سيّما في الدستور المرتقب ميزة وحالة خاصّة!

المجتمع المدني:

يعود دستَرَة المجتمع المدني كحيّز مجتمعي مدني، همّه الصالح العام، إلى العاملين:

-الأرث التاريخي.

-كونّه مشاركاً ليس في عمليّة الدستور، الحضور في لجنة الصياغة، إنّما فاعلاً ومؤسساً لعمليّة التفاوضيّة، من خلال غرفة دعم المجتمع المدني، ومنخرطاً في عمليّة السلام.

المجتمع المدني، لا يحضر في الدستور، كمراقب، أو بيضة قبان، أو حَكَماً، يمارس دور القاضي، انّما صاحب الحلول، وحارس سمو الدستور، إلى جانب الحرص أن يكون دستوراً راشداً وناضجاً ومسهلاً وميسراً للدولة عند تعزيز مكانها ودورها عند المحطات الوطنيّة المفصليّة في حالة تداول السلطة، وفي حالات العمليّة الديمقراطيّة كالإنتخابات على سبيل المثال لا الحصر.

السنوات الصعبّة التي فاتت كانت كفيلة بأن يصقل فاعلو وناشطو المجتمع المدني مهاراتهم ليس على مستوى الاستجابة للاحتياجات فحسب انّما في عمليّة الحوكمة والإدارة، فضلاً عن كونه(الفاعل أو الناشط المدني) حاملاً للتغيير، ومواجهاً لحالات الفساد ومحاربته من خلال حامله المعرفيّ والسلوكي: النزاهة، الوضوح، الشفافيّة.

عاش المجتمع المدني السوريّ تجربة مثقلة، فمن ناحيّة تحدّى الظروف وبنى لنفسه الحيّز، ومن ناحيّة أخرى، وخاصة في حالات التواصل وبناء الشراكات والتحالفات، ما يعني بأنّه أصبح قادراً ومتحمّلاً في إطار العمل الجماعي، والمؤسسيّ، وهذه كلّها عوامل تضع السوري في خانة التفاؤل بمعيّة استثمار الخبرة حتى يكون الدستور نافذاً ومنظمّاً للحياة العامة.

بمثابة مقترحات:

١-**مبدأ التشاركيّة** هو مبدأ يمكن أن يُؤطَر، ويصبح عاملاً مهمّاً في عمليّة انجاح العمليّة الدستوريّة.

٢-**على العضو** في اللجنة الدستوريّة الانطلاق من كونه السوري، لا من كونه من قوميّة ما، أو من تيار سياسي (معارض ،موال)، وعليه أن يحرص على المستقبل الآمن للسوريين كلهم أفراداً وجماعات، والخوض في العمليّة الدستوريّة بمسؤوليّة تاريخيّة.

٣-**بناء الثقة** أمر مهم، ويبدأ عند تشكيل اللجنة والهيئات، وكيفيّة توزيع المهمّات.

-اقتراح أن تتحول المباحثات بين الأطراف السياسيّة لبناء الثقة وليكون داعماً لعمليّة اللجنة الدستوريّة.

٤-**الاسم الافضل** للجنة هو" اللجنة الدستوريّة تشكلت خصيصاً".

٥-**في وضع كوضع** سوريا، لا يمكن الركون على عمليّة التصويت في كل شاردة وواردة، أثناء المداولات، فالمشهد السوري متنوع ومتعدد، ما يستوجب أن يتخذ اسلوب التوافق حول نقاط خلافيّة في المضامين الدستوريّة، وأثناء المداولات.

٦-**كون** ال**معطيّات** مختلفة عما كان عليه قبل ٢٠١١، فانّ الخوض في النقاش حول "مبادئ فوق دستوريّة"؛ سيكون مفيداً وستعزز ثقة الناس بمستقبلهم وبدستورهم، كما انّ هذه الخطوة تطمأن الكُرد، والنساء، ومدنيّة الدولة... الخ.

٧-**يجب التعامل الجدي** في مسائل مثل النظام الداخلي للجنة؛ مدونة السلوك؛ ولجنة الإعلام، والمال؛ والإدارة؛ والمكان هل سيكون في مكان حيادي؟ كون مسائل فنيّة هي من مسائل أكثر تعقيداً حتى من مسألة المضامين الدستوريّة لأنها تمس أحياناً في مسائل الملكيّة والمشروعيّة وقصص الهيمنة والتدخل الخارجي.

٨-**لا بد وأن تشغلك عدد** من الأسئلة المشروعة قبل بدء بالعمليّة، مثل: -كيف سنتعامل مع الخبراء هل سيكونون من الأجانب، وحدود التدخل؟ ومن سيقرأ؟ النسخة الأخيرة ومن هو القانوني الذي سينقل وسيكتب بلغة القانون وأيضاً المنقحين كل ذلك سيكون محل الإشكال!

٩-**مهما كان وضع المؤسسات** الحكومةً أو المعارضة ،الإدارة الذاتية، فإنها ضرورية، ويمكن التأسيس عليها، ولذلك يجب أن يكون العضو في اللجنة الدستورية على مسافة واحدة من الأطراف لتعزيز الثقة وبناء الجسور وقد تفيد الكُتل الثلاثة في إنجاح عملية الدستور .

١٠-**أهمية الاتساق** وصياغة الدستور وإذا كان التصميم يلائم حالة البلد وظروفه فإن الافكار ستكون مهيئة للاتساق مثل تدوين الكلمات غير القابلة للتأويل وأيضاً التسلسل في المبادئ والبنود، ديباجة الحريات الفردية والجماعية إضافة لتجنبنا التباس وضبابية الأفكار .

١١-**وجوب التفكير في** المسألة الوطنية الجامعة أولاً، و أن لا يذهب بال الحضور الدستوري بعيداً.

١٢-الملكية الوطنية لا تعني انّ النظام أو المعارضة عليهما إدارة دفة العملية الدستوريّة، بقدر ما أن الانخراط المجتمعي وفاعلو المجتمع المدني هو الأهم ويكتسب صفة ملكية العملية.

١٣-استثمار القدرات والخبرات المحلية لأنها تعرف أحوال البلد، وتقديم الأفكار التي تتصف بالتناسقية.

١٤-دور المجتمع المدني يقترب إلى التقنيّة أكثر ما هو جزء من الخلافات والنزاع أو تصادم الأفكار، لذلك زيادة النفوذ أو نقصانه يؤثر إلى حد كبير بفعالية وبمقدرات الفاعل الوطني في العملية.

١٥-يجب ألا ننسى بأنّ اللجنة الدستورية هي ستكون بمثابة ربط، حيث ستضع الكُل السوري أمام مسؤولية إنجاز عملية السلام كونها المربط الوحيد الذي جمع طرفي الصراع والبدء بعمل جماعي مشترك.

-١٦يفضل أن يكون هناك خمسة لجان تعمل بمسؤولية مهنية وتاريخية وأن تكون متوازنة من حيث الجنس والقومية من جهة ومن جهة أخرى من حيث المعارضة والنظام والمجتمع المدني.

١٧-يفضل ترك مسألة "تعديل الدستور القادم" أو البدء بـ"ورقة بيضاء" إلى " اللجنة الدستورية التي شكلت خصيصاً " بشرط أن يتم التوافق بين اللجنة والأمم المتحدة حول ما إذا كان السوريون بحاجة إلى دستورٍ جديد ،أم إجراء تعديلات لدستور 2012 أو تطوير دستور (1950).

١٨-بالرغم من إنّه ثمة قلق يساور الأقليات وأيضاً الكُرد من الإستقطابات والتجاذبات ومسائل الهيمنة، فلذلك الرعاية الأممية مهمة ومحل اطمئنان وكذلك ثمة الرهان على المجتمع المدني والذي يُخوّل بتعبير عن مصالح الأمة.

١٩-يفضّل الاعتماد على كلام السياسيين والمجتمع المدني وبدء الدستور والنقاشات حول رأي المجتمع المدني والسياسيين لأن العسكر فصائل مقاتلة وميليشيات ...إلخ غالباً لايرغبون خاصةً إذ أدركوا أن المرحلة لغير صالحهم) بإنجاز أي دستور يحدّ من سلطاتهم أو حل مؤسساتهم ،لكن بشكل أكثر دبلوماسية يجب أن لايُظهر لهم أو يشعروا بإهمالهم أو تهميشهم.

٢٠-عادةً إذا تم **وضع** الدستور عن طريق عملية خارج الأُطر الدستورية المعتمدة من قبل دولة ذات النزاع ،فمن المرجح أن يتطلب الامر لكسب الشرعية إصدار وثيقة)من المؤتمر الوطني للمصالحة أو صدور تفسير آخر لقرار أممي، أو يكتسب الدستور الجديد الذي صاغته " اللجنة الدستورية خصيصاً " شرعية من نفسها تبعاً لمبدأ قانوني الذي يقول أنّ "الشيئ الذي يجب أن يتم سيعامل وكأنّه قد تم بالفعل ".

توضيح أو بمثابة تمهيد:

من الصعوبة بمكان أن تبحث في أمورٍ كثيرة منها ما زالت غامضة، سواء أكانت الأمور متعلقة بعمليّة الدستور من الناحيّة الفنيّة، أو من ناحيّة المباحثات التي يقوم السيد المبعوث الخاص غير بيدرسون بتسيرها للعمليّة مع أطراف النزاع(الخلافيّة)، ومع الدول ذات الشأن في بلادنا؛ بيد انّ مهما تكن النتائج، ومهما يكن واقع الحال، فانّ كل واحدٍ فينا يشعر بالمسؤولية تجاه الحال، واستحقاقات المرحلة، ولا سيما استحقاق العمليّة الدستوريّة.

فيما ينقل الإعلام مانشيتات تكشف الخطوط العريضة عن فحوى جولات المبعوث الخاص، تتحوّل هذه العناوين من كونها خبريّة بالنسبة لنا إلى تحفيز للتفكير في كل كلمة والتدقيق في كل خطوة، ما يصبح سبباً لإثارة التساؤلات، مثل، أي دستور يتمناه السوريون، أين (وما) هي العمليّة الانتقاليّة، هل بالفعل الدستور يُشكّل أم المشْكلْ، وهل يحل الدستور كل قضايا البلد، وهل قضايا البلد تُختزل بقضايا سياسيّة، ام هي قضايا مطلبيّة خدميّة، وكيف ينهى الحرب؟

بالمقابل، تذهب أفكارنا، وتُثار الأسئلة على نحوٍ دقيق، وتنحصر في الدستور نفسه، اذاً، هل سيكون محتوى الدستور يناسب وينسجم مع تطلعات الناس، هل ستكون العمليّة شاملة، هل سيكون للسوريين الدور الرئيسي في العمليّة، وما دور ومستوى التدخل بالنسبة للمجتمع الدولي في هذه العمليّة، هل يمكن استثمار الرعاية الأممية الذي هو لخير السوريين في العمليّة وتجاوز أدوار العطالة الناجزة من الضغوطات والاستقطابات، ماذا علينا فعله لنكون مساعدين للدور الذي تلعبه الامم المتحدة؟

للوهلة الأولى يخطر ببال أحدنا، ترى، هل يجب أن تُكْتَبْ "إعلان دستوري" أم "دستور "؟

ندرك حجم المخاطر والتعقيدات التي تحيط بالعمليّة، إذ مازال ثمّة من السوريين من يتشبث بالدستور القديم على الأقل الحكومة السوريّة، وثمّة من يقول" المُشكلْ ليس في الدستور" بمعنى انّ المشكل في الحكم يعني السلطة. وأصحاب الرأي الأخير هم يمكثون وفاعلون في خانة النزاع الأمر الذي يدفع بأحدنا القول انّ هؤلاء يتطلعون الى أن يكونوا حكاماً وليسوا أصحاب المجد؟ وهناك من يطرح السؤال نفسه بقوة، ترى، أ يريدون التغيير أم ليصبحوا رجال السلطة؟

ويحدث هذا الكلام عن الدستور في البلد، والذي هو ممزّق وأسير لإرادته أيضاً، والدساتير تُبنى على جغرافيّات واضحة المعالم.

انّ دستورنا، ليس لأجل تنظيم الحياة العامة والخاصة فحسب، بقدر ما انّ العمليّة نفسها لها أهميّة، اذ انها، أي العمليّة تساهم في بلورة السلام، وتنتج العمليّة الانتقاليّة، والعمليّة لا تقف في حدود اصدار ونشر انّما تعبّد الطريق أمام الانتخابات الجديدة، وتنظيم حال المؤسسات والحكم.

ورقتنا هذه لا تعالج كل الاسئلة لكنها تقارب الكثير منها، وهي الورقة التي عملنا عليها لفترات طويلة، كوننا نتواجد في على مسرح هذه الأحداث، لا يمكن أن تضع كلمة بدون أن تكون لهذه الكلمة مصدر، ولهذا الكثير من الأفكار الذي تحتويها هذه الورقة هي نتيجة للمطالعة الطويلة

لعدد من التجارب، ولعدد من الكتب تتحدث عن التجارب الانتقالية للمجتمعات والدول، فضلاً عن الملخصات لورشات العمل المتعلقة بتجربة تونس، وليبيا، ولبنان.
قليلة هي الكُتب المتعلقة بالتجارب العربيّة. هناك ابحاث عن التجربة الاسبانية واسقاطاتها على واقعنا، ما يعني على الكاتب أن يفكر أولا بسؤال، ترى، أي دولة تشبه دولتنا، وأي مجتمع يشبه مجتمعاتنا؛ نذهب لنقرأ عن تجربة سويسرا، ونتمعن في تجربة " دايتون"، ونقرأ تجربة البوسنة والهرسك وجنوب افريقيا، وسرعان ما نرجع ونقرأ تجربة "الهند" والتحولات الدستوريّة هناك، ونعود لقراءة اتفاقيّة "الطائف" وتأثيرها في قضايا الحكم في لبنان.
لا تشبه التجارب بعضها، لكل تجربة اضافة وتميّز ما، وبالرغم من ذلك فهي كانت تجارب مفيدة بثقلها وبمرحلتها التاريخية وبنتائجها أيضاً.
قبل ٢٠١١ كنا وكانوا يقولون عن سوريا ونظامها "الاستثناء"، ويبدو انّ هذه المفردة ستلازمنا نحن السوريين دائماً، كل شيء في بلدنا لا يشبه بلداناً أخرى، نحن مميزون بنظام حكمنا "الاستثنائي"، وبفوضانا، وبجولاتنا التشاوريّة وبتشرذمنا، وبقناعتنا وتطلعاتنا.
نعاني نحن النشطاء الكثير من الأمور:
- السريّة من قبل الطرف الراعي للعمليّة وشكل تعاطيه مع مسائلنا، وهذا ما يصعب على أي أحد ان يبحث عن الحلول، لأنك ربما تفكر بأمر، والراعي بمكان آخر، وقد يساوره تفكير آخر، ويفكر بحل آخر.
- غياب التواصل الحق بين ما هو المدني وما هو السياسي، وهذا ينطبق على العسكر والسياسي، في ظل فقدان الأمل من قبل الناس لحدوث "معجزة الحل"، وذلك لضحل المعلومة لدى الناس، وحتى أكون صريحاً أكثر، نحن نشحد المعلومة من أصحاب القرار ومن الراعيين للعمليّة.
- فقدان الكتب التاريخيّة المتعلقة بتجارب الدستوريّة في سوريا نفسها، يعني من الصعب أن تجد كتاب يتحدث عن السجال والمداولات، وكيفية حدوث والوصول الى الصيّغ الدستوريّة تاريخيّاً، وهذا ما يضع لأي باحث أو كاتب سوري أمام مسؤوليّة بحثٍ كبيرة. خاصةً انّ الأوراق لا تُكتب مزاجيّاً، ولا يجوز كتابة ورقة على نمط "يجب أن تكون هكذا الأمور" انما من خلال التمحيص والبحث مطولاً والتفكير المعمّق بدلالة كل كلمة وخطاب.

نعالج في ورقتنا عدد من الأمور، ونعتقد انّها تلامس بشكل كبير ما يجري سواء دستوريّاً، أو سياسيّاً. إذ لا يمكن أن تكتب عن الدستور بدون ما نبحث عن تاريخيّة وتأريخيّة المحاولات الدستورية السوريّة؛ نقف عند العقل الدستور السوري، ونقارن بين العقل القديم، والعقل الحديث، وبين العقلين نجلب وصفة لدستور عام ١٩٥٠ ونقارن ونفكر فيما إذا من الممكن الاعتماد عليه مؤقتاً.
في بطن هذا الدستور نفكر بهويّة الدولة وشكلها ونظام الحكم وحقوق الأفراد والجماعات، وحق النساء، وسرعان ما نتعرّج في الفصل الثاني، للبحث في هندسة الدستور، من حيث الكتابة والصياغة ومن يكتب، وشكل اللجنة الدستوريّة، والتحديّات التي تواجهها، وشرعيّة الدستور،

وملكيته الوطنيّة ومسألة السيادة وعملية الدسترة، لنصل في الفصل الثالث والأخير للبحث عن القضايا الخلافيّة مثل هويّة الدولة وشكلها، وحق النساء، ومؤسسة الجيش والقضاء، وحقوق المكونات، وقضيّة الكُرد كقضيّة دستوريّة، وحضور المجتمع المدني في العمليّة وأهميته.

وأردنا في نهاية ورقتنا أن نقترح وبشكل سريع عدد من النقاط تحت عنوان "بمثابة اقتراح"، والحق انّ أهميّة هذه النقاط بتصورنا لا تقل عن فحوى الموضوع.

لا يمكن ان نقول بأن الورقة هي وصفة جاهزة للعمليّة، انّما نستطيع القول بأنّ الورقة تبحث وتثير الأسئلة وتقدم رؤيّة في نهايّة المطاف، وقد يختلف الكثيرون حولها؛ لكننا أدلينا بدلونا، والهدف الأساس من هذه الورقة هو المساهمة، بشكل أو بآخر، في هذه العمليّة الساميّة؛

في الختام؛ نتمنى الموفقيّة للجنة الدستوريّة وللطرف الراعي: مكتب المبعوث الخاص، والخبراء الأجانب الفنيين الذين لا يقل أهميتهم عن أهميّة أعضاء اللجنة الدستوريّة.

(1)

سوريا: دساتير لم تُكتمَّلْ

يعود سبب عدم اكتمال بنيان الدولة، إلى حال الدستور، سواء من حيث المحتوى، مضامين، أو على مستوى دستور قابل للتنفيذ، وجيّد، ومعبّر عن الحالة السوريّة.
لا يختلف اثنان انّ بناء الدول، وتعزيز دور المؤسسات، وأحداثها يحتاج إلى دستور فعلي يُؤخَذ من المسؤولين والسلطات كقانون ناظم ومصدّر؛ لأنّ الدول تختلف عن الأوطان، ففي الأوطان يمكن تسيير أمور الناس من خلال الأعراف والتقاليد، على عكس الدول، إذ لا يمكن أن تيسر أمور دولة، بالتقاليد والأعراف، فالدول تحتاج إلى الدساتير، والأخير وحده ينَظّم العلاقات سواء على مستوى الأفراد، أو الجماعات، أو السلطات.
من قدر السوريين لم يبلغوا بعدْ إلى دستورٍ يُنَظّمْ، والى حكامٍ يحترمون دساتير بلادهم، ويلتزمون به ويأخذون في مضامينه، ولعل السبب عدم دخول الدساتير إلى حالة من الإلتزام من قبل الناس والحكام يعودون أصلاً إلى الاشكاليّة في العقل الدستوريّ السوري فضلاً عن غياب الثقافة الدستوريّة بشكل عام.

العقل الدستوريّ السوريّ

"كل مجتمع لا يتحقق فيه ضمانات الحقوق والفصل بين السلطات لا دستور له"

[إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي]

يُشكّل الدستور في سوريا، ومنذ خروجه من يد السلطنة العثمانيّة، في بدايّة العشرينيّات القرن المنصرم، معضلة صعبَة؛ لم تشهد سوريا دستوراً واحداً يعكس مجالها الجغرافيّ والمجتمعيّ، كما انّه لم يَجب على سؤالها التاريخيّ والمجتمعيّ، بالرغم من ٢٠ محاولة دستوريّة في سوريا.
يفتقر -دساتير، أو محاولات دستوريّة- إلى الإجابة على التركيب الاجتماعي التنوعيّ. وصارَ للسوريين تاريخاً في مطالبتهم، مثل:
-حقوق الانسان، ومسألة الحريّات.
-تعزيز حقوق المرأة.
-حل عُقدة هويّة وشكل الدولة.

-مسألة الدولة المركبة، وفصل السلطات، والمحكمة الدستوريّة، و
-دستورٍ يلبي ويعبّر عن تطلعات الناس (أفراداً وجماعات) جميعاً.
وقد أُثبتَ إنّ غالبيّة الدساتير السوريّة لم تحل قضايا البلد، فعلى سبيل مثال لا الحصر ، انّه حتى الدستور الأول الذي كان فيدرالياً [1]. حتى الدولة الفيدراليّة، التي تشكلت في بدايّة تأسيس سوريا، لم تعبّر عن الكل السوريّ؛ وإذا كانت فيدراليّة الدولة غضت الطرف عن حقوق المكونات فانّ مركزيّة الدولة (والنظام) أهلك الناس وأنتج الفقر شاقولياً، والاستبداد عامودياً.
وشابَت دساتير سوريا، ثلاث أمور:
-محتوى لم يعبّر.
-ودستور لم يُنَفَذ.
-إشكاليّة النظريّة والتطبيق
في الأمر الأول: وبالرغم من محتواه الذي لم يخلو من المآخذ والانتقادات، لم تعبّر-يوماً-أي من الدساتير)أو لنقُل محاولات الدستوريّة) عن الحالة الجامعة الوطنيّة.[2]
والأمر الثاني: حيث السلطات المتعاقبة، وما أن تنتهي من الصياغة للدستور حتى كانت تضعه على الرفّ؛ وهكذا كان يُعتقَد، ونادراً ما نجد إنّ فلاناً عُوقِبَ بسبب مخالفته للدستور. لم تتعزز مفردة الدستور في المتناول اليوميّ، وفي الحياة العامة للبلاد؛ الأمر الذي أدى لإثارة المخاوف في الوقت الراهن أيضاً، ولذلك نجد المطالب تتلخص في:
-دستور يُنَفذْ محتواه.
-يصبح منظّماً للحياة العامة في الدولة.
أما أمر الثالث: إذ ثبتَ إنّ النظريّة والتطبيق. دستوريّاً، هما مسألتين في غايّةٍ من التعقيد، إذ لا يمكن التحدّث عن المفردتين، إن كانتا غائبتان في أذهان السلطات أصلاً.

حكم القوانين:

وعُرِفَ عن سوريا بأن البلاد كانت تسيّر شؤونها بالقوانين الاستثنائية، وحتى القانون الصائب من ضمن هذه القوانين الاستثنائيّة كان يُخفَقْ عند صدور التعليمات التنفيذيّة[3]، والسبب يعود إلى:
-انّ جل الهم من قبل معدوا القوانين ينصب في كيفيّة تعزيز شموليّة واستبداديّة السلطة
-غياب ثقافة حقوق الانسان وممارستها لدى بيروقراطية السلطات
-مصلحة السلطة كانت تغلب على مصلحة الناس.

---

[1] -أول دستور سوري، عُرفَ بدستور الملك الفيصل كان دستوراً اتحادياً، لكن ليس اتحاد اثني اجتماعي، انّما جغرافي.

[2] -تاريخ دساتير سوريا، لم استطع حصول على أسم الكاتب، والبحث منشور في انترنت

[3] عند صدور أي قانون، كان يصدر من بعد بفترة تعليمات التنفيذيّة، وكان يقول السوريين بأنه" لا تقرأوا القانون انّما انتظروا التعليمات التنفيذيّة فهي التعليمات لا تطمر حق الناس فحسب انّما تطمّر القانون نفسه

وكانت تحكم سوريا أكثر من ١٧ قانوناً استثنائياً، والأكثر رواجاً ومثار الخوف لديهم هو:
-قانون الطوارئ الذي بقي لعقود من الزمن، تم الغاؤه بعد أن بدأ حراك الشارع.
-قانون "مكافحة الإرهاب"، والذي بدأ مفاعليه أكثر من قانون الطوارئ نفسه، ما بعد ٢٠١١.
-وقوانين مثل، الاحصاء الاستثنائي الخاص بالكُرد، وقانون ٤٩ الخاص بالإخوان، ويحمل قانون الخاص بالأراضي الحدوديّة أيضاً ٤٩.
كل القوانين التي صدرت كانت على حساب بنود الدستور، وكانت تُكبّل الناس، وتُكتَم ما يساورهم من الآمال والتطلعات والأفكار والرأي الخ.
وتجدر الإشارة انّه حتى يكون دستوراً منظماً وجيداً عليه أن يكون مبعثاً لقوانين ناضجة محققاً نضج القوانين عند مراعاة وضع الدولة ومكوناتها المجتمعية مثل قانون الانتخابات والذي يجب أن يكون مناسباً للتعددية وتحقق شرط وصول الكل الى قبة البرلمان الذي يَرغَب الكُرد أن يكون هناك مجلس تشريعي آخر كمجلس المجتمعات السوريّة[4].
وأشهر القوانين، وأكثرها ضراوةً، هي بترتيب:
-القانون الاستثنائي بحق المناطق الكُرديّة: الاحصاء الاستثنائي ١٩٦٢[5].
-قانون الطوارئ لعقود قبل الحراك.
-قانون ٤٩ في الشهر الثامن من عام ١٩٨٠ بحق الاخوان المسلمين.
-قانون خاص بالأراضي الحدوديّة.
-قانون "مكافحة الإرهاب..." ما بعد ٢٠١١.
وكل هذه القوانين[6] كانت تُكبّل حركة الناس، وتُكتَمْ ما يساورهم.

إشكاليّة تاريخيّة:

ثمّة اشكاليّات قائمة، وهي الاشكاليّات التي لها:
*بُعدْ سلطويّ: غاب عن سوريا لفترات طويلة سيادة القانون، كانت السلطات المتعاقبة هي القانون، وعملت كما يتطلب مصلحتها وتعزيز سلطتها. وحدثت هذا في ظل غياب مسائل لها أهميّة، كونها تبلور دولة القانون مثل فصل السلطات، وأهميّة السلطة القضائية.
نستطيع القول انّ صانعوا الدساتير، وكونهم غالبيتهم لم يأتو من الجمعيّة التأسيسية، انّما من خلال اللجنة، وغالباً يتم تعينهم من قبل السلطات نفسها، لم يبحثوا وهم يصيغون الدستور في البحث عن آليّات تنفيذيّة، من خلال مواد تجبَر السلطات أو من خلال بناء جمهور مثقل بالوعيّ

[4] -يركز الخطاب السياسي الكُردي عند تطرقه عن الدستور يتحدث عن دستور اتحادي، ونظام برلماني بمجلسين.

[5] حسب الأحزاب الكُرديّة تم جرد أكثر من مائة وخمسون إلف من الكُرد، وتم اجراء الاحصاء ليوم واحد في محافظة الحسكة؛ ومن الملفت حتى تم تجريد رئيس أركان الجيش السوري السابق.

[6] -أكثر من١٧ قانون استثنائي كان يحكم سوريا.

الدستوري أو الثقافة الدستوريّة، وربما لنفس السبب لم يصدر حتى ٢٠١١ أي حكم من المحكمة الدستوريّة[7]، وهذا يعني بشكل أو بآخر تهميش"المحكمة الدستوريّة"، تماماً مثلما هُمِّشَ مكانة السلطة التشريعيّة ومشروعيتها ومدى قبولها لدى الناس، لأن الأخيرة لم تلعب دوراً يليق بمكانتها، وهذا ما استغلته السلطات التنفيذية المتعاقبة وأصبحت بعيدة عن همّ وتطلعات الناس، أضف إلى ذلك فهي حوّلت الدستور كي يصبح مؤسسة خادمة ومؤسسة لموجبات تأخذ استبداديّة السلطات أريحيتها؛

*وأبعاد عامّة: المحتوى، الشكل، عدد المواد، والوضوح، وفنّ التأويل، إلخ.

ما يحتاجه السوريين ثلاثة أمور ملحّة:

-بلورة ثقافة تطبيق القانون في الحياة العامة.

-تعزيز مكانة المؤسسات في الدولة.

-بلورة منظومة الحقوق والحريّات.

نضج العقل الدستوري:

برأي السوريين أنّ "العقل الدستوريّ"في بدايّة العشرينيّات القرن المنصرم أي عند تشكيل الدولة السوريّة، وبالرغم من قصوره، في بعضٍ من الجوانب، فيما يخص الإجابة عن الأسئلة التاريخيّة مثل: حقوق الأفراد، والجماعات، والنساء، إلّا إنّه كان أنضج إلى حد ما من "العقل الدستوريّ" الذي لم يستطع إنجاز دستورٍ يجيب حتى عن أسئلة الحراك في (2012).

حيث أنّه:

وما إن صاغَ هاشم الأتاسي و معه لجنة مؤلفة من ٢٠ عضواً، والذي كُلفَ من قبل المؤتمر السوريّ العام، مشروع دستور مؤلف من 147 مادة، أقرّه في 13 تموز [8] 1920، حتى فشل وتعطّل)مشروع الدستور(عزا المؤرخون السبب لدخول الجيش الفرنسي إلى دمشق .

وجاء شكل الدولة في مشروع دستور اتحادي، واستقلال ذاتي للكانتونات، ولكل كانتون أو مقاطعة حاكم عام يعينه الملك ومجلس نيابي وحكومة محلية، مع نظام الحكم ملكي نيابي، و السلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية , وسميّت الحكومة المركزية

---

[7] -لم يتم تفعيل المحكمة الدستورية السوريّة، ولم يصدر في تاريخ وجودها أي حكم منها بخصوص الدستور منذ بدايّة السبعينيات القرن المنصرم،ر ولا حتى بخصوص التعديلات الدستوريّة.

[8] -معروف بدستور ملك فيصل

ب"الحكومة العامة" للمقاطعات السورية مسؤولة عن أعمالها أمام المجلس النيابي العام، و الأخير مؤلف من مجلسين[9] :

ـ مجلس النواب الذي ينتخب بالاقتراع العام السري وغير المباشر على درجتين.

ـ مجلس الشيوخ المؤلف من أعضاء نصفهم يُنتخبون من قبل نواب المقاطعات، والنصف الثاني يعينهم الملك

في وقت كان مقاربة ذاك " العقل" فيما يخص بمسألة الحريّات، مقاربة ناضجة.

في حين أخفق "العقل الدستوري"في 2012، مع انّ المعطيّات السوريّة كانت مهيئة لخروج بدستور يلبيّ تطلعات المنتفضين الذين طالبوا بتغيير مواد دستوريّة، واجراء اصلاح دستوري بحيث يعترف نظام الحكم بالمشاكل الحقوقيّة والمطلبيّة والسياسيّة.

دستور ١٩٥٠:

لنتحدث شيئاً عن الدستور الذي طالبته المعارضة في بدايّة الحراك ليكون دستوراً مؤقتاً ريثما يصاغ دستور جديد للبلاد؛ بيد انّ سرعان ما صارت هذه الرغبة محل الخلاف في أوساط المعارضة، بين شريحة وهم أصحاب المطالبة في الأخذ بدستور 1950، وشريحة تطلب في صياغة دستور جديد ملبيّاً لتطلعات الناس، ومؤسساً لدولة تؤمن الحياة الكريمة من خلال مؤسساتها العصريّة ناتجة من الاصلاح المؤسسي، أو من احداث مؤسسات جديدة تلبيّ حاجيّات الدولة وموجبات قوتها.

من سمات دستور ١٩٥٠، يتحدث عن:

-نظام جمهوري نيابيّ.

-الفصل بين السلطات الثلاث.

-تفضيل السلطة التشريعية على بقيّة السلطات.

-يفيد بضمان استقلال القضاء.

-إحداث محكمة عليا تراقب دستورية الأنظمة والقوانين.

ومن عيوبه:

-انّه لم يحل "العُقَدْ الخلافيّة".

-تنص المادة الأولى على أنّ " الشعب السوري جزء من الأمة العربية ".

9- قراءة في الدستور السوري-مركز دمشق للدراسات والحقوق المدنيّة

–تنصّ على أن "دين رئيس الجمهورية الإسلام "، و"الفقه الإسلامي هو المصدر الأساسي للتشريع [10]".

دستور سبب الأزمة:

يُعتقد إلى حد كبير بأنّ الدستور السوري يشكل ركن أساس من أركان الأزمة السوريّة، ولذلك أول ما صرّح النظام بإجراء "التغيير" أعلن عن إجراء تغيير في المواد الدستوريّة، منها على سبيل المثال لا الحصر ، إلغاء المادة الثامنة[11]؛ بيد أنّ دستور ٢٠١٢، لم يستطع أن يكون معبّراً عن الحالة الوطنيّة الجامعة[12]، بالرغم من التطرق الى التنوع المجتمعي السوريّ، إلا إنّه لم يستطع بلوغ التعاطي الجدي مع هذا التنوع، وأيضاً مسائل مثل" توسيع المجالس المحليّة"، بمعنى مركزيّة الدولة، حيث تراءى للسوريين بأنّه لا توسيع من صلاحيّات المجالس المحليّة، مع أنّ "المجالس لا تحل القضايا السياسيّة للبلاد"، أي المشكلة في سوريا سياسيّة، وإن كانت لها بُعد إداري إلا إنّها سياسيّة بامتياز، ولعل، التقسيمات التي نشاهدها الآن وبعد سنوات الحرب تشي بأنّ مركزيّة الحكم ساهمت في تأسيس الأزمات وتفاقمها.

حاجة إلى دستور ينهي الحرب:

_ما يحتاجه السوريين اليوم ليس الدستور، بوصفه كدستور، هو أبعد من ذلك؛ يحتاجون إلى دستور ينهي لهم الحرب، وطي صفحة النزاع والخلاف، ولا يمكن الحديث عن انهاء الحرب، بدون التقرّب العملي من حل القضايا السياسية العالقة؛ أي إحداث الانتقال الديمقراطي، وقد تكون عمليّة صياغة الدستور الحاليّة هي عمليّة تمهيدية (وختاميّة) لذلك.

عادةً ما تشمل عمليّة الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنيّة الدستوريّة والقانونيّة، والمؤسسات السياسيّة، وانماط مشاركة المواطنين في العمليّة السياسيّة.

و"يمكن اعتبار عمليّة الانتقال الديمقراطي قد اكتملت متى ما توفرت عدة مؤشرات منها: وضع ترتيبات دستوريّة ومؤسسيّة بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد، وبخاصةً فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من

---

[10] -مسألة الأديان، فقد جرى حولها سجال واسع في دستور ١٩٥٠ انتهى بوضع مادة تقضي بأن يكون دين رئيس الدولة هو الإسلام، و المادة كانت محصلة توافق تم بين عدة اتجاهات متشعبة بين أن يكون دين الدولة الاسلام وبين أن لا يجري اي ذكر للدين في محتوى الدستور. كان موقف مصطفى السباعي، زعيم الإخوان المسلمين، يومها موقفا توفيقيًا وهو من اقترح هذا النص كمخرج لتلك المسألة(حسب المؤرخ السوري نشوان الأتاسي في حوار مع كاتب السطور).

[11] - هي المادة كانت تفيد بأن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع.

[12] -لا يعترف الدستور ٢٠١٢ بوجود قضايا المكونات سياسيًا، ولم تحل أي قضيّة الأقليّات.

خلال انتخابات عامة تكون حرّة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحيّة على ممارسة السلطة واقرار سياسات جديدة تعكس حال الانتقال إلى الديمقراطيّة، فضلاً عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة صلاحياتها واختصاصاتها [13]"

يمكن القول انّه عند إكمال عمليّة الدستور نكون قد وصلنا إلى نهايّة الحرب ولعل السبب يعود إلى السنوات التي مضت[14]، وهي كانت كافيّة لاختبار كل المسارات، ولم ينفع مسار واحد من هذه المسارات، وذلك إنّ المسارات كلها لم تؤشر إلى المستقبل الذي يجد الكل نفسه فيه، ما يعني أنّ الدستور، وهو عادةً يعالج القضايا الآنيّة والمستقبل، فقط يمكن أن يكون معبَراً ومحققاً لآمال الناس أفراداً وجماعات[15].

[13] -الخبرات العربيّة والدولية لصياغة الدستور-كارلوس داوود -المؤسسة اللبنانيّة للسلم الأهلي الدائم

[14] -لم تعد الحالة السوريّة تتحمل الحرب، وثم مقدرات الحرب قد نفد تماما سوريًا، وربما لذلك عقد مصالحات محليّة باتفاقات انفراديّة وهو مؤشر على انّ الناس يرغبون بعمليّة السلام، والدخول في العمليّة السياسيّة.

[15] قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ والذي صدر في ٢٠١٥، وفي جلسته ٧٥٨٨ يحدد مسار الحل بشكل كامل، أضف إلى ذلك انّ غالبيّة الأبحاث التي تتحدث عن العمليّة الإنتقاليّة تختصر العمليّة ببناء دستور جديد.

(2)

هندسة الدستور: كتابة، صياغة، لجنة، فعاليّة أو مؤثرات العمليّة

الدستور، هو ليس بوثيقة عاديّة، ولا يمكن العمل عليها، وهندستها بالطرق وبأساليب تقليديّة، ومنذ ما بعد الثمانينيات القرن المنصرم تغيّر شكل التعاطي مع الدستور قالباً ومضموناً. فهو بحاجة الى أيادٍ ماهرة بكل تأكيد لكنه بحاجة إلى شرعيّة. وفي ظل المعطيّات الدولة الحديثة، فإنّ الدول لا تتجلى في السلطات، ولا في نخبها فحسب انّما أبعد من ذلك، الأمر الذي يستدعي الى البحث معمقاً. ما يعني انّ هندسة عمارة الدستور تحتاج الى مهندسو الدساتير والى من له مصلحة في هذه الدساتير ومن هو حارساً وصاحب المصلحة الأولى في الدستور الجيد.

عصر السوري، هو عصر الذي يُحرر، وللمرة الأولى الدستور من أياد النخبة، وتصبح عمليّة مجتمعيّة-سياسيّة-مدنيّة تعطي الرسم البياني لدولة حديثة.

كِتابَة الدستور:

تبيّن إنّ مسألة كتابة الدستور، مسألة شائكة سوريّاً، وعند الإستفسار من أحد الاناس، ماذا تتمنى من الدستور القادم، سرعان ما يقول: لست خبيراً قانونيّاً، بظنّه وكما السوريون اعتادوا على عادة " النخبة تكتب الدستور" فانّ أمر مشاركة الكل في العمليّة الدستوريّة أمر جديد عليهم. الرائج سوريّاً إنّ السلطات تقرر وهي تختار لجنة الصياغة وهي تصدر وتنشر.

عمل جماعي:

ثلاثة أطراف يكتبون الدستور: الساسة، القانونيون، المجتمع المدني.

وأثبتت تجارب العقود الأخيرة إنّ الدستور عمليّة سياسيّة بامتياز وعمليّة قانونيّة، كما وله بُعد مجتمعي كونه يمسّ بشكلٍ مباشر ليس نظام الحكم أو المؤسسات فحسب إنّما ما يمس الحالة المجتمعيّة في كل جوانبها، والذي ما يلبث ويضعنا أمام استحقاق كبير، وهو تقديم دور للمجتمع المدني في العمليّة الدستوريّة،[16] لإنّه:

---

[16] -منذ ما لا تقل عن اربع عقود انخرط المجتمع المدني في عمليّة بناء الدساتير، وأثبتت التجارب المقارنة انّ وجود المجتمع المدني في العمليّة الدستوريّة لا يعني وجود الحيّز المجتمعي في العمليّة فحسب انّما وجوده يكتسب الدستور مشروعيته وشرعيته أيضاً.

-هو الطرف الذي يمكن أن يعبر عن الصالح العام.
-الطرف الذي يعبر عن المصلحة المجتمعيّة.
-الطرف الذي له دور الحرص على المسائل الحقوقيّة وبناء المؤسسات، وتعزيز مكانة الدولة.
-لا مصلحة سياسيّة، لها بُعدْ سلطة في العمليّة.
-يمكنه أن يقدم نفسه، وسيطاً، حين تحتدم النقاشات، وتتفاقم الخلافات، وتقدم حلولاً.
تجدر الاشارة انّ دور القانونيين في عمليّة الدستور:
-دور تقني أكثر، بمعنى فنيين.
- هم مَنْ يحولون النص العادي إلى نصٍ دستوري. أي يضعون النص أو المبادئ بصيغة دستوريّة.[17]

صياغة الدستور:

عمليّة صياغة الدستور هي عمليّة شائكة، ولا تتم بسهولة، ولا يمكن أن تضع دستوراً جاهزاً أمامك أو تضطلع عليه وتنقله بصياغاته ليكون دستور بلدك الذي مزقته الحرب والنزاعات.

وتنصحنا الخبرات الدستورية بتجنب عملية)النسخ، واللصق(وهنا أيضاً نحتاج ليس إلى القانونيين فحسب إنما النخبة المجتمعيّة حتى تتمكن لجنة صياغة الدستور من صياغة دستور على مقاس طموحاتنا وتطلعات مجتمعاتنا وحقوق أفرادنا.

الكل يكتب الدستور من خلال ممثليهم وشخصٌ واحد ماهر يقرأ في الأخير.

لا يقف حدود العمل لدى لجان صياغة الدساتير في حدود إنجاز الدستور، إنّما أبعد من ذلك، ولعل إنجاز الدستور)ربما(يكون الهيّن مقابل إنجاز الأهداف الأخرى. هذا بالنسبة للدساتير التي تُصاغ في ظروفٍ تختلف عن الظروف الذي تحيطنا، فكيف سيكون الحال إذاً مع لجنة صياغة الدستور السوريّة، فالحالة النزاعيّة لاتزال طاغية وقائمة على قدم وساق، فضلاً عن التحديّات والمخاطر التي تواجه البلاد، وناسها، ما يشي بأنّ البلد مازال معرّضاً لخطرٍ داهمٍ، أو انزلاقٍ خطير.

"تجدر الإشارة إنّ مهمّة إنجاز الدساتير في دول"الربيع العربيّ" تختلف من حيث المهمّة والصياغة والفحوى عن الدساتير في البلدان الأخرى، وحتى إنّها لا تشبه دساتير دول أوربا الشرقيّة، أو الدول التي أُنشئت ما بعد سقوط"الإتحاد السوفيتي"".

قد يتراءى للعامّة إنّ مهمّة لجنة صياغة الدستور هو إنجاز الدستور، وتنتهي المهمّة مع انتهاء الصياغة؛ كان هذا الأمر مقبولاً ومعقولاً قبل أقل من نصف قرن، حيث كان

---

[17] -راجع التجربة الليبيّة، خاصة الورقة النقاشيّة" صياغة مشروع الدستور: تجارب مقارنة ودروس المسفادة" يونيو ٢٠١٣- المؤسسة الدوليّة للديمقراطيّة والانتخابات.

الدستور يُنجز من قبل أهل الاختصاص القانوني، بيد إنّه ومنذ ٤٠ سنة الأخيرة تغيّر الحال مع لجان صياغة الدساتير وأهلها، إذ إنّ دور أهل الاختصاص-الخبراء القانونيين يأتي في المرحلة الأخيرة من العمليّة الدستوريّة.
وتغيّرت أهداف لجان صياغة الدستور مع التغيير الذي حصل في بناء اللجنة من حيث الأعضاء، إذ أنّ غالبيّة أعضاء اللجنة مؤلفة ليس من القانونيين-الخبراء فحسب إنّما من الفاعليين في حقل المجتمع المدني، ومن السياسيين ما يعني إنّ تطوير مفهوم اللجنة جلب معه مسؤوليات)تبعاً للحيّز الذي أتى منه عضو اللجنة(، وأهدافٍ عدّة، أحداها: الدستور.

أعضاء اللجنة الدستوريّة:

من الصحيح، وكون إنّ البلاد في حالة النزاع، واستحالة إجراء الانتخابات فإنّ خيار التعيين[18]، هو من الخيارات المقبولة، خاصةً إنه ثمّة تخويل لأطراف النزاع بترشيح ممثليها ليكونوا مفوضي العمليّة الدستوريّة- أعضاء اللجنة .
الأمر بالنسبة للمشهد السياسي معقّد بسبب التباس في عمليّة التمثيل، فربما من هو مقبولاً لدى المؤسسة السياسيّة، مرفوضاً من قبل الناس. يُصعب التدخل في هذا الشأن، وحتى المبعوث الخاص من الاستحالة بمكان التدخل في اختيار الأسماء؛ بيد انّ من السهل القيام بعمليّة التوازن من خلال اختيار أسماء أعضاء لقائمة الثالثة أي قائمة الأمم المتحدة -المجتمع المدني، ونال هذا الأمر رضا غالبيّة المنظمات المجتمع المدنيّ بل قيموه بالعمل المتقدم والمهم لدفع المجتمع المدنيّ بأن يكون منخرطاً في هذه العمليّة التي نجاحها هو تتويجٌ كاملٌ لعملية الانتقال السياسيّ والديمقراطي.
ورأى ممثلو عدد من المنظمات، عند اجتماعهم في مقرّ برجاف، ونحن منهم، انّه عند عمليّة اختيار الأسماء من الأهميّة بمكان الأخذ بعدد من المعايير، وهي معاييرٌ يجب أخذها بعين الاعتبار بحيث أنّ اقتراح الأسماء من المجتمع المدني، وكونه المعبّر الحقيقي لقضايا المجتمع وحريات أفراده، و المعايير هي:
-من يُقتَرح أسمه يجب أن يكون له باع طويل في النضال في قضايا الشأن العام وله تجربة حراكيّة متراكمة حتى قبل انطلاق الثورة.
-أن يكون صاحب الأثر، ومعروفاً لدى الغالبيّة لأنّه عند المناقشة في عمليّة الدستور يحتاج الفرد الى نواياه في النقاش.

---

18 منذ دستور ١٩٥٠ أي ما بعد الخمسينيّات القرن المنصرم لم تشهد سوريا خيار الانتخابات بخصوص اختيار أعضاء اللجنة الدستوريّة، كل العمليّات بخصوص الدستور تم تعيين أعضاء اللجنة من قبل السلطة التنفيذيّة، وهذا ينطبق على دستور ٢٠١٢ أيضاً.

-يتحلى بالنزاهة والصدق وروح المبادرة، واللباقة، وقادر على بناء الجسور وزرع أو بناء الثقة ويخاف ويتفهم تطلعات الآخر الذي معه في النقاش، ويؤمن بالتوافقيّة والشراكة والمنطق الجماعي.

-يجب أن يكون من منظمة مدنيّة ومسؤولاً فيها لا فرداً عاديّاً، لكي يشعر بالمسؤولية الجماعيّة، ويقدم الصالح العام على الصالح الخاص. ويؤمن بالانفتاح على الكل دون النظر في الجنس أو نمط التفكير.

-من الافضل أن يكون قد حضر جولة على الأقل من جولات المباحثات في جنيف، وله حاضنة أو يملك مجموعة من الأصدقاء ذوات خبرة والثقل.

-يؤمن بسعادة المجتمع وبأهمية دولة المؤسسات وبمسألة الحريّات ومطلعاً على تجارب دستوريّة عالميّة ومحليّة.

-يحسن التواصل مع أفرقاء من المعارضة والنظام ويعرف ويقدر الأدوار.

-يجب أن يكون محسوبا التوزع الجغرافي عند اختيار الاسماء.

ما أوردنا أعلاه، وذلك لّأهمية من يحضر ويتمتع بصفات تم ذكرها، لأجل أن لا يشعر مجتمعاتنا بالغبن والتهميش كما في الأزمنة السابقة.

ويُفَضّلْ أن يكون هناك خمسة لجان تعمل بمسؤولية مهنية وتاريخية وأن تكون متوازنة من حيث الجنس والقومية من جهة، ومن جهة أخرى من حيث المعارضة والنظام والمجتمع المدني

وخمس لجان للصياغة هي:

اللجنة الأولى: ديباجة والحقوق وسيادة الدستور والإنتخابات ...الخ.

اللجنة الثانية: الفصل بين السلطات والحكومة والعلاقة بين إختصاصات السلطات .

اللجنة الثالثة: الحقوق الأساسية والمبادئ الأساسية.

اللجنة الرابعة: القضاء والقانون.

اللجنة الخامسة: الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحالية والإدارات .

مشروعيّة اللجنة الدستوريّة:

تعطي الشرعية للجنة الدستورية المرتقبة أربعة معطيّات:

1- قرار أممي ٢٢٥٤، وهو قرار في فقرته الرابعة يتحدث بشكل صريح عن "الإصلاح الدستوري[19]".

2-مخرجات مؤتمر "سوتشي".

[19] راجع فحوى وفقرات قرار الذي صدر من الأمم المتحدة، في ٢٠١٥ وخاصة الفقرة الرابعة المتعلق ب"الاصلاح الدستور".

3-موافقة سوريا -النظام والمعارضة-على مسألة تشكيل اللجنة الدستوريّة، وعلى أساس هذه الموافقة أرسل الطرفين كل من جهته قائمة بأسماء مرشحيه.

4- إنّ طرفا مؤسسي الأزمة مع المؤسس الخارجي)العامل الإقليمي(، كانا على بينةٍ من اقتراح المبعوث الخاص في قوله: ٥٠ اسم من النظام، و٥٠ من المعارضة، و٥٠ من المجتمع المدني، ومن الملفت للنظر إنّ الطرفيين لم يعترضا على أسماء مرشحي الطرف الآخر غير أنّ "دوَل سوتشي " اعترضت على قائمة الأمم المتحدة أولاً، وثم على بعض الأسماء.

وهناك **ثلاث خيارات يمكن أن تساهم في شرعَنَة** العمليّة الدستوريّة :

الخيار الأول :إعطاء دور لمؤسسة القضاء وهذا يحتاج إلى إحداث المحكمة الدستورية وكون الهيئة تأخذ شرعيتها بتواجد أطراف الصراع وأيضاً ممثلين عن المجتمع المدني ومدعم بقرار أممي فإنه من السهولة بمكان طلب من الأطراف الثلاثة اقتراح اسماء مؤهلة للمحكمة الدستورية ليتم تخويلها لتصدير أو نشر الصيغة النهائية للدستور .

الخيار الثاني :دعوة إلى عقد مؤتمر وطني يحضره ممثلون عن النظام والمعارضة والإدارة الذاتية وقادة المجتمع المحلي يقترحها المجتمع المدني بحيث يكون هذا المؤتمر متوازن من حيث الحضور ومعبر عن المشهد السوري ويحضره أشخاص معروفون بنزاهتهم ووطنيتهم وتتمخض عن المؤتمر لجان وطنية مصالحة (وإصلاحات ولجنة الحكماء تفوق صلاحياتها عن أي مؤسسة ماعدا الدستور).

الخيار الثالث: اصدار قرار من الأمم المتحدة تشرعن العمليّة وتحدد خطوات العمل لدخول الدستور في طور التنفيذ، وايضا اجراء الانتخابات.

الملكيّة الوطنيّة للدستور:

يمكن القول انّ هناك ثلاثة مؤشرات تحدد ملكيّة الدستور وتزيل الغبار عنها:

-ترتبط ملكيّة أي دستور، بمدى مشاركة الناس في صناعته من خلال اطلاق برامج مدروسة، بحيث لا تخلق معوقات لسير عمليّة اللجنة، وتفتح الآفاق أما الناس لتقديم رؤاهم، والتعامل بشكل شفاف مع مقترحاتهم، لكي يتاح لهم متابعة العمليّة والتفاعل معها، حينذاك سيشعرون بملكيته[20]!

لا يختلف أحد بإنّ مسألة الدستور مسألة سياديّة، وتعود ملكيتها إلى السوريين، ولا نعتقد إنّ أحداً ما من أي طرف خارجيّ سحب هذه الميّزة منهم. الدستور لهم، وملكيته تعود إلى السوريين حصراً..

[20] راجع عن ملكيّة الدستور ورقة تحت عنوان"وضع الدستور والاصلاح الدستوري: خيارات عمليّة"-انتربيس.

إنّ قصة ملكيّة الدستور قصة معقّدة، وعويصة، وسبق إنْ حصل خلاف حول قصة"الملكيّة" من قبل الدول التي عاشت وعاشرت النزاعات الداخليّة، وحسب الخبرات، فإنّ هناك دستور تم إحضاره جاهزاً من قبل الدولة المهيمّنة على تلك النزاعات، وكما أنّ بعض من الدساتير تم التدخل فيها خارجيّاً بشكل مباشر، وغير مباشر أيضاً، ويحدث ذلك إذا كانت أطراف النزاع غير مؤهلة لإحداث الاتفاق حول مضامين الدساتير أو السير في عمليّة التفاوض وتاليّاً السلام.
بيد أنّ حال السوريين اليوم يختلف بدرجات عاليّة عن حال تلك الدوَل، حيث أنّ هناك إصرار أممي على أن يكون للسوريين دور أساسي في صياغة دستور بلادهم، وبدا ذلك من خلال التعامل مع لجنة صياغة سوريّة، وحتى الخبراء هم خبراء لا دور سياسيّ لهم، وسيكون الدستور، ومسألة الانتخابات برعاية الأمم المتحدة حسب القرار ٢٢٥٤.

مؤثرات أو أداة التغيير العام:

إنّ مرحلة إنجاز الدستور كفيلة بإحداث أحوالٍ كثيرةٍ على مستوى السياسة والمجتمع، إنّ الأهم يتلخص في:
-تحدث تغييراً في حال القوى السياسيّة، والاجتماعيّة، والإقتصاديّة[21]، وتساهم في تغيير مقارباتها من كون لها أهداف ومقاربة حزبيّة إلى كونها تساهم في العمليّة الوطنيّة، ما يترتب على هذه القوى السيّاسيّة إجراء تغيير في نمط تفكيرها ومسؤولياتها ومقارباتها.
و"مما لا شك فيه أن الدستور الذي يسعى إلى تحويل العلاقات الإجتماعيّة والاقتصادية سيواجه بشكل مؤكّد مقاومة من قبل الموسيرين وأصحاب الأمتياز الذين يتمتّعون عادةً بالنفوذ والمهارات الكافيّة لتقويض الدستور"
وإذا كانت العمليّة الدستوريّة تشكل وتعبّر عن جزء من مصلحتها، فإنّها بذلك تكون مجبرةً على بلورة قيّمٍ واسلوب حياةٍ جديدةٍ في وسط جمهورها، وقواعدها السياسيّة، بالمختصر تحّدث تحوّل كبير في جسد هذه القوى مع انخراطها في العمليّة الوطنيّة، لانّها وان كانت تصنف الدستور على إنّها عمليّة سياسيّة-قانونيّة مجتمعيّة إلا إنّ في بعدها العميق عمليّة وطنيّة، فهي تحرر المجتمعات من بوتقتها وتقوم بانخراطها في العمليّة الأشمل وهي : الوطنيّة مع ضمان حقوق تلك المجتمعات المتنوعة والمتعددة.
-تَحدّثْ اللجنة الدستوريّة انقلاباً على مستوى الناس ومفاهيّمهم، إذ إنّ لدى أي لجنة طموح أن يكون الدستور الذي تنجزه مقبولاً من قبل الناس، ما يعني بأنّه يترتب على اللجنة مسؤوليات أهمها:
آ-توعيّة الناس على أهميّة الدستور، وبلورة المفردات الدستوريّة في أوساط الناس وذلك لأجل خلق ثقافة الدستور وأهميته ومكانته ومفاعيله في حياة المجتمعات والدول، ويُقال إنّ الدستور

[21] راجع ورقة" أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عمليّة صياغة الدستور التونسي؟"-مركزبرونجز الدوحة ٢٠١٤

الذي يؤسسه الناس من خلال التفاعل مع اللجنة الدستوريّة وتقديم مطالبها هو دستورٌ يكتسب الشرعيّة أكثر من شرعيّة أي برلمان أو مفوضيّة أو أي مجلس تأسيسيّ.

ب-عمليّاً تمهد للمواطن الفاعل من خلال تمرينهم عبر حضور الناس للندوات والمناظرات ورفع المطالب، في حياة الدولة ومؤسساتها، خاصةً إنّ العقود الخمسة التي مرّت على الناس كانت سنواتُ جمودٍ على مستوى المشاركة في الحياة السياسيّة وفي قضايا الشأن العام، وهنا المسؤوليات تكون مضاعفة وتتطلب جهداً جديّاً مضاعفاً وذلك تعويضاً للعقود التي مضت وتهيئةً لمواطنين فاعلين يعززون مكانة الدولة ويقدّرون عمليّة السلام ومواطنين فاعلين قادرين على تجاوز المحن ويتكابرون على المَسيّ لأجل الصالح العام[22].

ورقة بيضاء:

ومن المسائل الشائكة في العمليّة الدستوريّة خيار ورقة بيضاء[23]، قد يكون الانطلاق في دستور جديد بمثابة حلم يراود جميع السوريين، في ظل الانقسامات والرؤى بما يتعلق في مسالة الحريات وتوزيع السلطات ومسألة شكل وهويّة الدولة واستحداث وإزالة بعض من المؤسسات، إلا أن الانطلاق بال-"ورقة البيضاء" أمر صعب وقد تواجه اللجنة الدستورية صعوبات وتصل إلى طريق مسدود، وتنعكس سلباً على ما يتطلع إليه السوريون وهذا الأمر واجهته غالبية الدول التي أسست لنفسها دستوراً جديداً بعد النزاعات، ولأنّ جزء من السوريين يرون إنّ مسألة تعديل دستور2012 هوبمثابة إجراءات تعسفية، وليس الغاية منها بعث تطمينات واستجابة للاستحقاقات المرحلة، مثلها مثل اي إجراء اتخذته الحكومة لوقف الحراك فإنّه بات دستور 2012 دستوراً غير مقبولاً لدى الاطراف السياسيّة المعارضة وايضاً لدى غالبيّة المكونات القوميّة، والدينيّة الأخرى، وبالمثل كون إنّ المعارضة روّجت لدستور 1950منذ 2005 فإنّ النظام يرفض ذلك، ويجد فيه جزء من أدوات المعارضة والانقلاب على الحكم في هذه الحالة سيكون مناسباً لو أخذت "اللجنة الدستورية التي أُسست خصيصاً" كل دساتير سوريا إضافةً إلى أوراق "أسكو " بخصوص دستور سوريا مع دستور 2012 ووثيقة "العقد الإجتماعي" للإدارة الذاتية، ودستور المجلس الوطنيّ الكُرديّ، بالإضافة إلى أوراق دستوريّة للمكونات السياسية السورية المعارضة ومسودة مشروع الدستور الروسي.

---

[22] -هنا يقوم المجتمع المدني دورًا رئيسيًا من خلال برامج مثل "التربيّة المدنيّة"، وتكون هذه البرامج مهمّة أثناء عملية صياغة الدستور.

[23] - تنصحنا ورقة " صياغة مشروع الدستور: تجارب مقارنة ودروس مستفادة" بخصوص ليبيا، بتجنب خيار"ورقة البيضاء" وترى الورقة بأن هذا الخيار ستخلق معوقات أمام لجنة الصياغة؛ بيد اننا نرى خيار "ورقة بيضاء" مع الأخذ في عين الاعتبار كل الدساتير الصادرة في سوريا وأوراق دستورية من نتاج ورشات عمل حول الدستور السوري.

اشكالات السيادة وعمليّة الدسترة:

قد يتفق معنا الكثيرون أنّ مسألة السيّادة، بمفهومها التقليدي، هي محل اللُبس، خاصةً بعد ٢٠١١، وتأزمّت مسألة السيادة مع مرور سنوات الحرب والنزاع في الجغرافيّة السوريّة، الأمر الذي أثار الشكوك حول ماهيّة الحكومة، ومدى مكانتها وشرعيتها لدى السوريين، في وقت أنّها -أي الحكومة- لم تستطع خاصةً ما بعد ٢٠١١ الحفاظ على السيّادة،; كما يراها المعارضة، فضلاً عن أمور أخرى لها مثل دلالة القرار أو لنَقُل إصدار أي قرار من قبل الحكومة السوريّة كان بإمكان الطرف الحامي للنظام شطبه، ما يعني أنّ السوريين بالفعل أمام معضلة السيّادة. ليس هناك طرف سوري يمكنه أن يكون صاحب قراره عمليّاً.

والسيّادة في زمن الحرب تكون على غير ما هي عليه في زمن السلام؛ وكما أنّ السيّادة في العقود الأخيرة تغيّرت مفهومها، حيث:

والنظر إلى السيادة بمنطق العلاقات الدوليّة قبل خمس عقود يقع صاحبه في فخ العجز عن معرفة ما أنتجه العقل الحديث بعد التطورات على مستوى المعلوماتية، أو الأصح العولمة، فنحن أمام حالة وهي أنّ لكل دولة سيادتين[24].

انّه لا يوجد حالياً ما يدعى بالسيادة، فسيادة الدولة اليوم مقيّدة بقيدين: داخلي)الدستور(، وهذا الأمر هو أحد الأسباب الرئيسيّة لإنطلاقة الثورة، و خارجي)القانون الدولي العام(بالإضافة إلى تقييدها بحقوق الإنسان و الاخيرة لها طابعين: داخلي)وطني(و خارجي)دولي(.

لا يمكن الحديث عن السيادة بمفهومها المطلق في ظل عالمية حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني الذي يعتبر خروجاً عن مبدأ السيادة التقليدي.

ومن أحقيّة الأمم المتحدة الوقوف عند مسالة انتهاكات حقوق الإنسان وحتى يحق لها التدخل المباشر.

- إنّ الأمم المتحدة لا تُعتبر من الأطراف الخارجيّة بل تعد الداخلية والخارجية، يهمّها الأمن والسلم الدوليين، كما لا تعبّر عن مصلحة سياسيّة لأي دولة، فهي غطاء أممي مؤهل للعب أدوار في المسائل الداخليّة للدول وفي المسائل الخارجيّة؛ عدا ذلك فإنّ سوريا جزء من الأسرة الأممية وتشارك في مداولاتها.

في ظل تعاكس مقاربة المعارضة والنظام للحل السياسيّ، واحتدام حدة النزاع، والصراع على السلطة من قبل الطرفين، وما تركه هذا النزاع من آثارٍ بليغةٍ وهي كسر إرادة السوريين)في المقام الأول(، والذين ما أنفكوا ولعبوا أي دور في الحياة العامة، ما يعني إنّ الوقوف في وجه الأمم المتحدة، من قبل النظام، أو المعارضة، يشي بشكل أو بآخر البقاء على تفاقم الأزمة، وإهلاك السوريين إلى حد لا متناهٍ.

---

[24] - مسألة السيادة أصبحت شعار، ويتم استغلالها لتشويه أهميّة اللجنة الدستوريّة من جهة، ومن جهة ثانية يشبه شيء من المزاودة الوطنيّة؛ مع انّ عملية بناء الدستور يعني المساهمة في صياغة السيادة نفسها.

الاصلاح الدستوري:

ذكر هذا المصطلح في الفقرة الرابعة من القرار الأمميّ ٢٢٥٤، عمليّاً.

لا يُقتصر النظر إلى هذه المصطلح كجانب وظيفيّ-تقنيّ بقدر ما أنّ عمليّة الإصلاح الدستوريّ هو مشروع متكامل، هو لا يرمم الدستور، كما يتصور البعض، ولا يُشطّب على بند أو يزيد، إنّما يؤسس للبلد عمارة دستوريّة جديدة محققاً شرط الإستدامة وومؤسساً لدولة القانون على نفس المقياس؛ وقبل كل شيء هي عمليّة انتقاليّة.

لو تمعنّا بعمق مصطلح"الإصلاح الدستوريّ[25]"، وتعرجنا إليه قليلاً كمصطلح، لأدركنا أنّ ذكر هذا المصطلح في بطن السلال الأربعة يوحيّ، وبذكاء بالغ، إلى تأسيس مرحلة جديدة. فالإصلاح لا يعني الترميم، والدستور الذي يعاني من "العُقّدْ الخلافيّة" لا يُرمم إنّما يُبنى على ركّامه.

دلالة "الإصلاح" هنا، هي دلالة البناء، وأيّ مبنى لا يستقيم إنْ لم يُعمّر من الأساس، ما يعني أنّه بوسع "الإصلاح الدستوريّ" أن يأخذ محل السلال الثلاثة الباقيّة، فهو شرط كافٍ ووافٍ لنقل " البلاد والعباد" من خانة "دستور)كان(يُكَبّل" إلى خانة" دستور يؤسس".

ويزداد مسؤوليّة صائغيه وقبل ذلك مسؤوليّة اللجنة الدستوريّة التي تأسست خصيصاً؛ بحكم أنّ الأعضاء أمام جملة من المهمّات، وقد يزعج كلامنا هذا الخبراء، وبعض من الساسة والذين يفضلون اختصار وظيفة ومهمّة الأعضاء في جمع الأفكار والصياغة متناسيين إنّ هؤلاء و الأعضاء الذين همْ سوريين، وسوريّات قد يساورهم)نّ(حلم الإنجاز الأعظم، ألا وهو سوريا الجديدة) ! وهنا أيضا تدعم فكرتنا وتعزز مفهوم ملكيّة السوريين للدستور(الدستور وتفضيله على بقيّة السلال، نجد إنّ أطرافاً فاعلةً في الصراع لا يقبلون به، وبنظرهم إنّ الدستور لا يمكن أن يكون حلاً، وحتى يذهب البعض بأن التمسك بالدستور هو الهروب إلى الأمام، متناسين هؤلاء)السوريين والسوريات (إنّ الدستور هو السبب، بل هو الأساس، حيث الحديث عن الدستور في هذا اليوم هو ليس كالحديث عنه قبل أربعون عاماً، فالدستور اليوم هو ليس جملة من البنود، إنّما يجلب الدستور اليوم معه سرّ" كيف تصبح دستوراً نافذاً؟".

ومن هنا، وهذا من عمل الفنيين والذين يضعون قاعدة الإجراءات والقالب، والتصميم، فإنّه من الضروريّ أن يفكر مهندسو الدستور السوريّ أن يؤسسوا دستوراً يتوّج المرحلة، ويثمّن التضحيّات، ويُقدر التطلعات، بلغة أخرى، على مهندسو عمارة الدستور أن يفكروا كيف يحققوا المجد من خلال" منجز دستوريّ" لا يقف في حدود احترام الكرامة للناس إنّما يعيدوا الكرامة، ويبنوا أسوار الحمايّة للحقوق، ويمهدوا لنشأة المواطن الفاضل في دولةٍ يعيش في كنفها الأحرار.

---

25 -عمليّة الاصلاح لا تعني "تعديل " انّما تعني البدء بصياغة دستور جديد أيضًا، وهو أمر ضروري وذلك تبعًا لمقولة" انّ ما كان خاطئًا في الدستور الأخير لا يمكن إصلاحه بإدخال ما كان غائبًا في الدستور القديم في الدستور الجديد".

يساور السوريين حلم المشاركة في صياغة الدستور، وصار الآن من تطلعات السوريين والسوريّات، لأنّهم لا يريدون"الترقيع" إنّما يريدون التأسيس، مع الدرايّة التامة بحجم التحديّات وجمود الرؤيّة لدى بعض الأطراف، لكنّ الصالح العام السوريّ يضعنا كلنا أمام مسؤوليّة" أن لا نؤسس للنزاعات الأخرى"، إنّما من الفضيلة أن نستثمر هذه النزاعات التي تدك بواقعنا لأجل مستقبلٍ أفضل، عبر مرحلة انتقاليّة على مستوى السياسة والإجتماع؛

الدستور تشكل:

- زاويّةً مهمّةً في العمليّة الانتقالية.
- يُعتبرْ محطة تاريخيّة تتوّج وتلوّح بتاريخ جديد.

تنفيذ الدستور:

تعد مسألة تنفيذ الدستور، مسألة شائكة وليست هيّنة، وحسب وضع سوريا فانّ مدة نقاش حول آليّة واجراءات التنفيذ سوف لا تقل عن مدة المداولات لدى اللجنة الدستوريّة، ولذلك تُعتبر مهمّة التنفيذ، هي من أعقد المهمّات في العمليّة، خاصةً عندما تكون صياغة الدستور لبلد يشوب فيها النزاع أو الخلاف.

وهنا تنصحنا الخبرات بعدد من الاجراءات:

-لزوم ملحق في الدستور المُصاغ يشرح الرسم البياني للعملية الانتقاليّة.

-خارطة الطريق واضح البيان.

-وملحق تحدد الخطوات التشريعيّة وموجبات التنفيذ، والموعد النهائي للعمل[26].

-ونص دستوري يُلزم السلطات التنفيذيّة تولي مهمّة تنفيذ المواد الدستوريّة.

-انشاء مفوضيّة مستقلة تتبنى مسؤولية الإشراف والتنفيذ.

"لو لم يتم إصدار تشريع بذلك؛ والنص أن يكون المحاكم ينبغي أن تكون قادرة على اصدار أوامر داخل الإطار نفسه؛ وتمكين المجتمع المدنيّ من المشاركة في تنفيذ الدستور وصياغته واشتراط تنفيذ بعض المبادئ، لتولي السلطة التنفيذيّة أو التشريعيّة صلاحيّات محددة".[27]

---

[26] -راجع التجربة الليبيّة، خاصة الورقة النقاشيّة" صياغة مشروع الدستور: تجارب مقارنة ودروس المسفادة" يونيو ٢٠١٣- المؤسسة الدوليّة للديمقراطيّة والانتخابات.

[27] -وضع الدستور والاصلاح الدستوريّ:خيارات عمليّة-انتربيس.

في عمليّة الاجراءات:

كون انّ سوريا عاشت في سنوات من الحرب، وثمّة حالة عدم ثقة الأطراف ببعضها، فضلاً انّ العمليّة برمتها أتت من كنف القرار الأممي، فإنه من الأهميّة بمكان عدم تعقيد أمر العمليّة من خلال عرض الدستور لعدد من المؤسسات بحجة كسب الشرعيّة[28][29].

وتنصحنا الخبرات "الإصلاح الدستوري" ب-:

-عدم عرض الدستور على مؤسساتٍ كثيرة.

-التقليل من الاجراءات.

-تخفيف وتسهيل الطريق أمام عملية تنفيذ الدستور

-كسب الشرعيّة من خلال العمليّة وليس بعد انجاز الدستور وذلك من خلال اشراك الناس وسماع لرؤاهم، والتوسيع (ان أمكن لان أحياناً عمليّة التوسيع تلكئ) في مجال التربية المدنيّة.

---

[28] على الأمم المتحدة العمل على بناء الثقة من خلال التواصل مع جميع الأطراف المشاركة في العمليّة الدستوريّة ومع من لا يشاركها.

[29] -راجع ورقة انتربيس " وضع الدستور والاصلاح الدستوري وخاصة في الصفحات ١٦، ١٧، ١٨،١٩

(3)

التحديّات، والقضايا الخلافيّة

"إننا بحاجة إلى فهم دقيق للماضي كي يتسنى لنا فهم الحاضر من أجل إقامة مستقبل أفضل"
مثل افريقي

يُقاس أي دستور، وخاصة في العقود الأخيرة، بمدى حله لمشكلات وقضايا ذات الخلاف بين الشرائح المجتمعيّة، والسياسيّة، وبمدى احترام السلطات لمسألة حقوق الانسان والحريّات، وقضيّة المرأة، وقضيّة فصل السلطات، وتعزيز مكانة مؤسسة القضاء، وشكل الدولة والنظام الحكم، واختصاص وصلاحيات مؤسسات الحكم.
هناك عُقَد، واشكالات عديدة، في كل دساتير السابقة، الا انّ بعضها تظهر على السطح، وتلف حول خاصرتها نقاشات وسجالات، وما زالت مثار الخلافات كبيرة. تشكل اليوم من التحديّات الكبيرة للجنة الدستوريّة، وربما للطرف الراعي. كل عُقَدْ هي بمثابة سور عالي، من الصعوبة بمكان في ظل الاستقطابات والتجاذبات الراهنة، ما يضع الكل أمام مسؤوليّة تاريخيّة، وأحكام الضمير؛ لجنة صياغة الدستور أمام مسؤولية احقاق الحق وفك العُقَد دون الحاق أي خسارة أي مكون سياسياً أكان أو مجتمعيّاً أو دينيّاً-مذهبياً.

هويّة الدولة:

تشكل قضيّة هويّة الدولة تحدي كبير، هذا التحدي أصبح يشغل خلافاً متجذراً، ويثير المخاوف لدى السوريين جمعاء[30] ، حيث يتمسك البعض بمسألة إسلامية الدولة، وهويّة رئيسها اسلام، وأن تكون الشريعة مصدر التشريع، هذا لا يفرغ الدولة، بنظر البعض، من مفهوم دولة المواطنة فحسب إنّما يكبّل الدولة، ويضع أمامها معوقات حتى تكون دولة منفتحة الآفاق ومواكبة للتطورات العلميّة والحداثويّة، فضلاً بأنّ ربط الدولة بدين أو مذهب يناقض العهد الدولي لحقوق الإنسان ويحوّل المكونات(المجتمعيّة-الدينيّة) الأخرى غير الإسلاميّة إلى مواطنين من الدرجة الثانيّة،
أنّ الأخذ بالشريعة يهضم حقوق النساء، ويشّل مقدراتها المواطنيّة، ودورها في المجتمع وفي مؤسسات الدولة في لحظة أنّ السوريين بحاجة إلى دستور لا يأنّ من ركام الأزمات المواطنيّة بقدر ما أنّه دستور يحل مشاكل وأزمات البلاد منذ نشأة سوريا.[31]

---

30 - طيلة العقود الماضيّة كان يُحرم على مواطن من ديانة أخرى الترشح نفسه للرئاسة مثلاً

31 - السوريين اتفقوا على دين الرئيس أن يكون اسلام، وليس دين الدولة، وبالرغم من هذا "الاجتهاد" عمليّاً مُورس كما لو انّ دين الدولة اسلام، ومسألة "دين الرئيس اسلام" أقرت في دستور ١٩٥٠.

شكل الدولة:

شكل شكل الدولة، بين مركزيتها واتحاديتها من أعقد الخلافات، حيث يعتقد الكُرد، وغالبيّة المجتمعات في شرق الفرات، انّ زمن مركزية الدولة والحكم قد ولى دون رجعة، ولا يمكن أن تعيد لسوريا وحدتها بمنطق مركزيّة الدولة، ما يعني أنّ لا مركزيّة الدولة وان تكون مركبة هو استحقاق للمجتمعات السوريّة وتجمعاتها السياسيّة. اتحاديّة الدولة لا تحقق شرط الإتحاد فحسب إنّما يضع الكل (الجغرفيّات والمجتمعات) أمام ممارسة دورها في بناء الدولة وتفعيل الشأن العام، وينقل من كان مهمشاً إلى المتن ويخفف على من كان في المتن عبئ الأزمات ودخولهم في التاريخ. فيدراليّة الدولة لا تعيد الحقوق إلى الهوامش سواء أكان على مستوى المدن والحضريّات أو على مستوى المجتمعات المغبونة، فحسب إنما يحقق شرط العدالة اجتماعيّاً، اقتصادياً-مالياً، وسياسيّاً إداريّاً فضلاً عن فتح الطريق أمام الإبداعات والإبتكارات[32].

علمانيّة ومدنيّة:

يرى البعض إنّ علمانيّة الدولة استحقاق سوريّ بامتياز، فهو أمر عدا عن أنّه يفصل الدين عن السياسة واثبتت تجارب سورية تداعيّات هذا الخلط وكيف أنّه صار عاملاً ودافعاً لتتغير الثورة أو حراك مسارها، فإنّ علمانيّة الدولة تفتح آفاقاً أمام منهاج تعليمي مواكب لكل ما هو حديث ويعزز دولة المؤسسات وثقافة قبول الآخر والتفاعل والتعاون والتشارك معه، كما يعزز مكان الحريّات ويرسخ مفهوم حقوق الانسان، فهي تحقق:

-دستور يفتح الأفاق أمام بناء دولة المؤسسات.

-دستور يحقق مدنيّة الدولة دون الارتكاز إلى الشريعة.

وبنظر شريحة وسطيّة أخرى، انّ بديل العلمانيّة، والذي من كثر النقاش حولها والتمسك بها تحول إلى ايديولوجيّة، هو " مدنيّة الدولة[33]".

---

[32] -يعتقد الكثيرون انّه من الصعوبة بمكان العودة الى نموذج دولة المركزي شديدة الوطأة، ولعل السبب يعود بالدرجة الأولى التقسيمات الجغرافيّة الحاليّة، حيث منطقة الحكومة، والمعارضة، والادارة ذاتيّة، والأخيرتين أصبحتا لهما تجربة في ادارة الحكم المحلي.

[33] -يمكن القول انّ مفردة "الدولة المدنيّة" تبلورت في أوساط المعارضة ما بعد ٢٠٠٥، ولكن برزت بقوة في الخطاب السياسي وفي الادبيات المعارضة ما بعد ٢٠١١، وهي المفردة أتت بمثابة التوافق بين "الاسلام" و"العلمانيين، وطرفان كان يحكمهما ظرف ليأسسوا معًا أطر نضالية مثل اعلان دمشق للتغير الديمقراطي قبل ٢٠١١، والأطر الكثيرة ما بعد ٢٠١١؛ بيد انّ وبالرغم من وجود مفردة توافقيّة بين تياريين ثمّة معطيات وشواهد تقول انّ الاسلاميين سيتمسكون ب" أن تكون مصدر الاساسي للتشريع اسلام، في حين يرفض العلمانيين ذلك.

أسم، والدولة الجامعة:

ما هو مثير للخلاف أيضاً، هو عربيّة سوريا[34]، ولوحظ هذا الامر جليّاً في مبادئ الاثني عشر الاساسيّة والحيّة للأطراف السوريّة، حيث أتى في بندها الأول :" الإحترام والالتزام الكامل بسيادة [سوريا/ الجمهوريّة العربيّة السوريّة] ما يعني انّ الخلاف قائم على قدم وساق ولذلك استخدم اصطلاحين، اصطلاح النظام والذي هو يصرّ على "الجمهوريّة العربيّة السوريّة"، والمعارضة التي تصرّ على " سوريا".

يمكن القول انّ بناء الدولة الوطنيّة الجامعة تبدأ من "أسم الدولة"، وهذا يأت بترتيب:

-أسم الدولة.

-بناء الدولة الوطنيّة الجامعة.

وهناك وجهات نظر تقول بأنه اعتبار "سوريا جزء من الوطن العربيّ"، هو مطلب يعزز انفصال المكون العربيّ في حيّزه المجتمعي السوريّ، ويكون له مردود عكسي، وله تأثير على اداء الدولة في قضيّة تربية المواطن، كما انّه -أي عربيّة سوريا- يفرّق المجتمعات السوريّة من خانة الدولة الوطنيّة الجامعة إلى خانة "العنصريّات".

وغالباً ان الميول تتجه نحو التسميّة "سوريا"، وبدل أن تكون "جزء من الوطن العربيّ" تكون "سوريا جزء من محيطها الجغرافيّ وتتعامل مع الكل تبعاً لمنطق حسن الجوار وميزان المصلحة المشتركة"[35].

التعليم والثقافة:

بدأت ازمة الثقافة تتفاقم في سوريا مع استبدال احد الكتب التعليميّة؛ أي عند استبدال كتاب "التربيّة الوطنيّة" ب "التربيّة القوميّة".

وتشكل مسألة الثقافة والتعليم في سوريا احدى التحديّات، فهذان أمران مهمّان في الدولة.

ثمّة ثلاثة تحديّات:

الأول، اللغة القوميّة المهيمنة وهو يظهر من خلال:

- لا يمكن أن تسخر الدولة إمكانيات ماليّة لثقافة واحدة على حساب ثقافات أخرى.

-تفضيل تعليم لغة لمكون على حساب تعليم لغات المكونات الأخرى.

---

[34] -مسألة عربيّة سوريا أحد أهم عقبات تقف أمام القول بالدولة المواطنيّة الحقة، فضلاً عن ثمّة جيل لم يعد يقبل بعربيّة الدولة بسبب كون انهم جيل كبر وصار صاحب قرار ولم يعش في ظل دولة عربيّة، فمن كان طفلاً في المناطق الكُرديّة بعد تسع سنوات صار شاباً ولا يملك الذاكرة الجمعيّة مع السوريين في العمق.

[35] - العراقيون استطاعو تجاوز هذه العقدة باستخدامهم لمصطلح انّ العراق دولة مؤسسة للجامعة العربيّة، وأيضاً حدث تطور مهم

ويكمن الصح هنا هو على الدولة أن تحقق ميزانية عادلة لثقافة كل المجتمعات والتعليم وأن يحقق لكل مكون ضمن دائرة تجمعه الغالبة شرط انتعاش الثقافة والتعليم.

الثاني:ثقافة المواطنة، وحقوق الإنسان.

الثالث: الثقافة السياسيّة، والوعي العام للدستور والقوانين.

الجيش:

يتقاسم السوريين الهمَّ في قضايا الجيش[36] ووطنيته ويتطلع السوريين، وكان هذا هو مطلب الحراك والمعارضة، أن يكون جيشاً وطنيّاً حياديّاً في التجاذبات السياسية الداخلية، بحيث تكون على مسافة واحدة من جميع الأطراف تماماً مثل مؤسسة القضاء، وغيرها من المؤسسات.

وانغراق الجيش في الخلافات الداخليّة تفقد ثقة الناس بهم، ويخلق الشعور لدى الناس على انّ الجيش ليس جيشهم، وهنا يُطرح:

-أن تكون مؤسسة الجيش وطنيّة.

-أن تكون حارس حدود الدولة وحامي حقوق الناس.

-التدخل في شؤون الداخليّة لضبط الوضع للصالح العام الوطنيّ.

التحديّات: من أعقد اشكالات في عمليّة الانتقال السياسي، هو تحديد دور الجيش السياسي، وطبيعة العلاقات المدنيّة- العسكريّة، لانّ السيطرة المدنيّة على مؤسسة الجيش هي من أهم ملامح الانتقال السياسيّ.

والتحديّات هي:

-صعوبة جمع ميليشيات والعمل على الانخراط في الحياة العامة بعد سنواتٍ من الحرب.

-صعوبة الفرز على من هو أهل للبقاء في المؤسسة العسكريّة، ومن يجب ان يُسرّح ويتحول الى مدني.

-ليس من السهل تحويل المؤسسة العسكريّة لتكون أحد المؤسسات الخاضعة لمؤسسة المدنيّة.

-اخضاع المؤسسة العسكريّة للعمليّة الدستوريّة، وان تحترم القانون.

-استبعاده من السياسة والحياة الحزبيّة، والعمل على بناء جيش محترف ووطني.

-من الصعوبة بمكان اجبار الجيش على احترام نتائج المباحثات، وتاليّاً السلطة الانتقاليّة.

-محاكم العسكريّة، وكيفيّة تخصيصها لمحاكمة العسكر وليس المدنيين.

الحل:

---

36 - عُرف عن الجيش السوريّ بأنه "جيش عقائدي"، اذ كان يحكم في كل قطعة عسكرية ضابط التوجيه السياسي الذي كان يحرص على نشر والتزام منهاج حزب البعث.

-احترام المدنيين والساسة للجيش، وتثمين ما قاموا به، دورهم الوطني في حيثية حماية المرافق ومؤسسات الدولة.
-على الساسة القبول بقيادة الجيش لنفسه وعدم تدخلهم في القوانيين العسكريّة.
-تثمين ادوراهم في المسائل الوطنيّة.

مؤسسة القضاء:

تلعب مؤسسة القضاء[37] أدواراً مهمّة في عمليّة الانتقال السياسيّ، وهي المؤسسة التي يمكن الاعتماد عليها ليس في مسألة العدالة الانتقاليّة ومحاكمة "مجرموا الحرب" بقدر من أدوار في العمليّة الدستوريّة.

وعادةً **تقوم مؤسسة القضاء:**

-دور في عمليّة الدستوريّة.
-الطرف الذي يُثق به في مراجعة الدستور قبل الاستفتاء، واجراء مقارنة بين مدى التزامها بالمبادئ العامة الحاكمة للدستور والتي (من المفترض) تتمتع بالاجماع الكافي.
-مراقبة العمليّة الانتخابيّة.
-التحقيق في الجرائم التي ارتكبت ضد الناس، ومحاكمة مرتكبيها.
-الحفاظ على الحياة العامة، والحريّات، وتأكيد سيادة القانون، وحمايّة المغبونين، والاقليّات.
-توفير الحمايّة القانونيّة لموالي النظام القديم، والعمل على وضع حد لعمليات ثأرية انتقاميّة.

التحديّات:

-من الصعوبة بمكان اجراء عمليّة الفرز بين من هو القاضي الذي قام بعمليات الفساد، والقاضي الحرفي.
-الحرص أن يتم العمليّة بشكل قانوني ومن خلال اجراء قضائية سليمة.
- كيفية الاستفادة من التجربة العراقيّة فيما يخص ب-" الاجتثاث"، او اجراء العمليّة بمنطق الانتقام.

الحل:

- تجنّب الإجراءات السريعة، واجراء عمليّة" التطهير" المؤسسة.
- التحقيق في عمليات الفساد بشكل نزيه
- اجراء تدريبات وبرامج تدريبية للقضاة والذين هم في النيابة العامة كي يصبحوا من كونهم رجال السلطة إلى رجال لخدمة الشأن العام.
- تعزيز السلطة القضائية، وتفعيل المحكمة الدستوريّة.

---

37 - ثمّة اقتراح بأنه يمكن تشكيل مؤسسة قضائية على نمط اللجنة الدستورية، عبر تقديم كل طرف ممثلوها، وتساعد اللجنة والأمم المتحدة في العملية الدستوريّة من ناحيّة اجراءات قانونيّة.

-

حقوق المكونات:

من التحديات الأخرى الذي يواجهها السوريين هي حقوق المكونات[38]، اذ انّ مفردة "المكون" هي مفردة جديدة حتى في الخطاب السياسيّ الكُردي؛ ففي علم الإجتماع يذكر "جماعات" بدل المكونات، وكاتب السطور مع مفردة "جماعات"، ولعل السبب يعود إلى إنّ مفردة جماعات هي مفردة مألوفة ومعروفة وتم استخدامها في كل العهود والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان.

ليس هناك فرق كبير بين المكونات والجماعات، فكلا المفردتين لهما دلالة الوجود والحضور ولهما بُعدْ سياسيّ ومجتمعيّ.

مسألة التساوي هي مسألة إشكاليّة أصلاً سواء على المستوى المعرفيّ أو على المستوى السياسيّ كمن نتحدث عن الأغلبيّة والأقليّة. ففي الأنظمة الديمقراطيّة لا تفرّق كثيراً الأقليّة عن الأغلبيّة، وحتى لا يمكن الحديث عن أنّ "الكُرد" أقليّة، وإنّ العرب أكثريّة. ويمكن القول القول إنّ الحجم تحدده الفعاليّة، فمن هو فاعل في كل السياقات يعني أنّه الأغلبيّة، ومن ليس له حضور وفاعليّة فحتى إذا كان من الأغلبيّة فإنه لا يشكل أغلبيّة. هي حالات إشكاليّة في خطابنا الثقافي والسياسيّ، و ستبقى محل الخلاف في مداولات "اللجنة الدستوريّة شكّلَ خصيصاً.

إنّ معيار الديمقراطيّة والشرعيّة أي الدستور أو نظام الحكم هو حقوق الأفراد و المكونات، وهذا الأمر ليس استنتاج أو استنباط اللحظة بقدر ما ان هذه الحقيقة موجودة ومدوّنة في أوراق حقوق الانسان.

بيد أنّ تأكيد المسألة يعني أنّه في اللاوعي السياسيّ ثمة قناعة بأنّ في المجتمع المتعدد مثل سوريا لا يمكن أن تتحدث عن الديمقراطيّة وحقوق الإنسان وأنت ترفض مفردة "المكونات" لإنها تحمل دلالة أكبر من واقع الجماعات، أو لأنّ ذكر مفردة "المكونات" يعني أنك تحقق شرط التساوي في الحضور والوجود عامودياً وأفقيّاً!؟

وكوننا مقبلون على صياغة دستور جديد لبلادنا سوريا، فإنّه من الأهميّة بمكان أن نستعد لهذه المرحلة ذهنيّاً، وأن نتحرر من تركة الحقبة الماضيّة، خاصة وأننا نعرف كم إنّ للماضي تأثير في المقاربات، وحتى في تلكئ اللحاق بما هو استحقاق المرحلة، فحقوق المكونات لا تنفصل عن حقوق الأفراد؛ وإنّ الحيزين لهما المكانة نفسها في كل الأوراق المتعلقة بحقوق الإنسان، وحتى قبل القرون!

---

38 حقوق المكونات تثار حولها الخلافات ليس على مستوى النظام، انما على مستوى المعارضة ايضاً؛ والخلاف يتمحور حول سقف وممارسة الحقوق.

حقوق النساء:

تشكل حق النساء معضلة سوريّة، بالرغم من انخراط المرأة في مجالات التعليم والسياسة، إلا انهنّ ما زلنّ يعانين من حقهنّ في الميراث[39]، وحق اعطاء الجنسية لأطفالها، ومسائل متعلقة بقانون الاحوال المدنيّة.

يمكن القول انه من أبرز القضايا الإشكالية في دستور سوريا المتعلقة بالمرأة :

١-المواثيق والعهود الدولية وتطبيقها، منها اتفاقية سيداو.

٢-حقوق المرأة والأحوال الشخصية مثل: الزواج ، الطلاق،الإرث، وحق اعطاء الجنسية لاطفالها.

ذوي الاحتياجات الخاصة:

هي حالة تشكل تحديّ حقيقيّ، ولعل السبب يعود إلى نوعين من ذوي الاحتياجات الخاصة:

أ-ضحايا الحرب من المدنيين

ب-ضحايا الحرب من العسكريين

ج-ذوي الاحتياجات الخاصة الطبيعيّة منذ الولادة أو نتيجة لكارثة طبيعيّة

الكُرد كقضيّة لها بُعدْ دستوريّ-سياسيّ:

إنّ تخصيص زاويّة خاصة في السجال عن الكُرد في عمليّة الدستور لا ينتقص من مكانة سوريّا التنوعيّ والتعدديّ، ولعل إطلال رأس الكُرد من هذا المشهد التعدديّ والمتنوع يعود بالفائدة إلى كل السوريين- أفراداً وجماعات، ولعل السبب يعود إلى:

١-انّ القضيّة الكُرديّة هي من القضايا العالقة في البلاد، وهي قضيّة دستوريّة-سياسيّة، وقبل ٢٠١١ كان هناك سجال ونقاش حول حقوق الكُرد كحالة لها حضور سواء من بين أوساط المعارضة أو النظام أو في المتناول الإعلاميّ وفي مشهد الشأن العام بالعموم.

٢-انّ سكانيّاً يأت الكُرد في المرتبة الثانيّة بعد العرب في سوريا، كما انّ أماكن تجمعهم واضحة، وبالرغم من المحاولات في تغيير ملامح وهويّة المناطق من خلال التقسيمات الإداريّة وسياسات استثنائية من قبل الحكومات المتعاقبة فان الكُرد حافظوا إلى حد كبير على تجمعهم في مناطقهم.

٣-انّه كحضور سياسيّ ثقافيّ، لم يغب الحراك الكُرديّ عند الحدث عن القضايا الشأن العام.

---

39 - كثر اللغط مؤخرًا، وتوالت الاعتراضات والاحتجاجات التي اتخذت طابعًا فقهيًا وشرعيًا، في مواجهة قرار الحكومة التونسية(وهذا ينطبق سوريًا أيضًا) بمساواة حصة الأنثى بحصة الذكر في الميراث، وهاجمها بعض رجال الدين بحجة مخالفتها للشريعة الإسلامية وللنص القرآني؛
نظام الأرث هذا المعمول به في سوريا وهو يميز ما بين العقارات خارج الماطق التنظيمية حيث يطبق عليه نظام "الأميري" وترث الفتاة به حصة مساوية للذكر، والمناطق الداخلة في التنظيم العمراني "شرعي" حيث ترث المرأة بموجبه نصف حصة الذكر(المؤرخ نشوان الأتاسي في حواره مع كاتب السطور)

٤-انّ لها محددات سياسيّة، حيث كانت التنظيمات الكُرديّة من اعلان دمشق(3)، وكان إشارة واضحة من خلال بيان الإعلان، وملحق بيان الإعلام على حقوق السياسيّة لهم، وفي الأخير ثمّة وثيقة سياسيّة بين المجلس الوطني السوريّ ولاحقاً الائتلاف حول حقوق الكُرد وتعويضهم بين الأحزاب الكُرديّة ومؤسسات المعارضة؛ كما انّ النظام لم يرفض في السنتين الأخيرتين حقوقهم السياسيّة بشكل مباشر والحوارات المتقطعة بين النظام والادارة الذاتية في شمال شرق سوريا تشي بنوع من الاعتراف السياسيّ بهم وبحقهم في المشاركة السياسيّة.

٥-وجودهم المنظّم -في الأحزاب، والمنظمات-والمؤثرة على الشارع الكُرديّ، ساهم في تعزيز وجود قضيتهم وتعظّيم دورهم.

٦-قضيّة لها محدداتها التاريخيّة، وعجزت القوى السوريّة عن حل قضيتهم عند تكوين الدولة السوريّة، وعند تواجد الفرنسيين-في سوريا، ولأسباب ديمغرافية وسياسيّة" أقرّت لهم إدارة شبه ذاتيّة في مناطقهم، فضلاً عن مطالبات الكُرد سواء من الفرنسيين، أو من القوى الوطنيّة السورية في ثلاثينيات القرن المنصرم بالحماية والحقوق وتأسيس جيش خاص بهم.

٧-معطيّات ما بعد ٢٠١١، وما أفرزته سنوات الثمانِ الفائتة، ومحاصرة الكُرد في زاويّة شمال شرق سوريا ومنعهم في التواصل مع العمق السوريّ الداخلي، هو الأمر الذي أنتج حالة استثنائية معقدة وخاصة.

٨-قِدم تواجدهم على أرضهم التاريخيّة.

يمكن القول انّ اعلاه، أي النقاط التي ذكرناها، هي بمثابة معطيّات، ومحددات موضوعيّة تعطي للواقع الكُردي في المتناول السياسيّ السوري، ولا سيّما في الدستور المرتقب ميزة وحالة خاصّة!

المجتمع المدني:

أثارت المخاوف في الفترة الأخيرة لدور المجتمع المدني، مع انّ المجتمع المدنيّ السوريّ ليس أمر طارئ في البلاد[40]، وما نشهده اليوم من حراك مدني-مجتمعيّ هو نتيجة للتطور الطبيعيّ على مستوى الحراك العام، والذي لم يختفي ولا يوماً واحداً في سوريا وان تبدلت أطواراً وأدواراً، ويعود دستَرَة المجتمع المدني كحيّز مجتمعي مدني، همّه الصالح العام، إلى العاملين:

-الأرث التاريخي.

-كونّه مشاركاً ليس في عمليّة الدستور، الحضور في لجنة الصياغة، إنّما فاعلاً ومؤسساً لعمليّة التفاوضيّة، من خلال غرفة دعم المجتمع المدني، ومنخرطاً في عمليّة السلام.

المجتمع المدني، لا يحضر في الدستور، كمراقب، أو بيضة قبان، أو حَكَماً، يمارس دور القاضي، انّما صاحب الحلول، وحارس سمو الدستور، إلى جانب الحرص أن يكون دستوراً

---

40 -المجتمع المدني السوريّ له أرث تاريخيّ عريق، وظهوره في ما بعد ٢٠١١ لا يعني عدم وجوده أصلاً. الحيّز موجود لكن بحكم عدم وجود قانون خاص في الدولة يتعلق بالمجتمع المدني فنشاطه اختصر بنشاط الافراء وبالسر، وغالبًا كان من خلال نشاطات فنيّة، والمساهمة في عملية الكتابة الصحفيّة.

راشداً وناضجاً ومسهلاً وميسراً للدولة عند تعزيز مكانها ودورها عند المحطات الوطنيّة المفصليّة في حالة التداول السلطة، وفي حالات العمليّة الديمقراطيّة كانتخابات على سبيل المثال لا الحصر.

سنوات الصعبّة التي فاتت كانت كفيلة بأن يصقل فاعلو وناشطو المجتمع المدني مهاراته ليس على مستوى الاستجابة للاحتياجات فحسب انّما في عمليّة الحوكمة والإدارة، فضلاً عن كونه حاملاً للتغيير، ومواجهاً لحالات الفساد ومحاربته من خلال حامله المعرفيّ والسلوكي: النزاهة، الوضوح، الشفافيّة[41].

عاش المجتمع المدني السوريّ تجربة مثقلة، فمن ناحيّة تحدّت الظروف وبنى لنفسه الحيّز، ومن الناحيّة الأخرى، وخاصة في حالات التواصل وبناء الشراكات والتحالفات، ما يعني أصبح قادراً ومتحمّلاً في إطار العمل الجماعي، والمؤسسيّ، وهذا كلّه عوامل تضع السوري في خانة التفاؤل بمعيّة استثمار الخبرة حتى يكون الدستور نافذاً ومنظمّاً للحياة العامة.

بمثابة مقترحات:

-مبدأ التشاركيّة هو مبدأ يمكن أن يُؤطَر، ويصبح عاملاً مهمّاً في عمليّة انجاح العمليّة الدستوريّة.

-على العضو في اللجنة الدستوريّة الانطلاق من كونه السوري، لا من كونه من قوميّة ما، أو من تيار سياسي (معارض ،موال)، ويحرص على المستقبل الآمن للسوريين كلهم أفراداً وجماعات، والخوض في العمليّة الدستوريّة بمسؤوليّة تاريخيّة.

-بناء الثقة أمر مهم، ويبدأ عند تشكيل اللجنة والهيئات، وتوزيع المهمّات.

-اقتراح أن تتحول المباحثات بين الأطراف السياسيّة لبناء الثقة والداعم لعمليّة اللجنة.

-الاسم الافضل للجنة هو" اللجنة الدستوريّة تشكلت خصيصاً".

-في وضع كوضع سوريا، لا يمكن الركون على عمليّة التصويت في كل شاردة وواردة، أثناء المداولات، فالمشهد السوري متنوع ومتعدد، ما يستوجب أن يتخذ اسلوب التوافق حول مضامين الدستوريّة.

-كون معطيّات مختلفة عما كان عليه قبل ٢٠١١، فانّ الخوض في النقاش حول "مبادئ فوق دستوريّة"؛ سيكون مفيداً وستعزز ثقة وتطمأن الكُرد، والنساء، ومدنيّة الدولة..الخ.

-يجب التعامل الجدي في مسائل مثل النظام الداخلي للجنة؛ مدونة السلوك؛ ولجنة الإعلام، والمال؛ والإدارة؛ والمكان هل سيكون في مكان حيادي أم أين؟ ندرك انّ مسائل فنيّة هي مسائل أكثر تعقيداً من مسألة مضامين الدستوريّة لإنها تمس أحياناً في مسائل الملكيّة والمشروعيّة

---

41 تملك منظمات مجتمع مدني انظمة داخليّة متطورة، الى جانب مدونات سلوك، واجراءات وسياسات مالية الأمر الذي صار مثقًا بالخبرات والتجارب الاداريّة منسجمة مع نظام حكم رشيد.

وقصص الهيمنة والتدخل الخارجي؛ وهنا تبرز عدة اسئلة؛ وهي: -كيف سنتعامل مع الخبراء هل سيكونون من الأجانب ،وحدود التدخل؟ ومن سيقرأ؟ النسخة الأخيرة ومن هو القانوني الذي سينقل وسيكتب بلغة القانون وأيضاً المنقحين كل ذلك ستكون محل الإشكال!

-مهما كان وضع المؤسسات الحكومة أو المعارضة، الإدارة الذاتية فإنها ضرورية، ويمكن التأسيس عليها، ولذلك يجب أن يكون العضو في اللجنة الدستورية على مسافة واحدة من الأطراف وذلك لتعزيز الثقة وبناء الجسور وقد تفيد الكتل الثلاثة في إنجاح عملية الدستور.

-أهمية الاتساق وصياغة الدستور وإذا كان التصميم يلائم حالة البلد وظروفه فإن الافكار ستكون مهيئة للاتساق مثل تدوين الكلمات الغير قابل للتأويل وأيضاً التسلسل في المبادئ والبنود، ديباجة الحريات الفردية والجماعية إضافة لتجنبنا التباس وضبابية الأفكار.

-النقطة المركزية: يجب التفكير في المسألة الوطنية الجامعة أولاً ويجب ألا يذهب بال الحضور الدستوري بعيداً.

-الملكية الوطنية لا تعني انّ النظام أو المعارضة يديرون دفة العملية الدستوريّة، بقدر ما أن الانخراط المجتمعي وفاعلو المجتمع المدني يكتسب صفة ملكية العملية.

-استثمار القدرات والخبرات المحلية لأنها تعرف أحوال البلد، وتقديم الأفكار التي تتصف بالتناسقية.

-دور المجتمع المدني يقترب إلى التقنيّة أكثر ما هو جزء من الخلافات والنزاع أو تصادم الأفكار، لذلك زيادة النفوذ أو نقصانه يؤثر إلى حد كبير بفعالية وبمقدرات الفاعل الوطني في العملية.

-وفي الأخير:يجب أن لا ننسى بأنّ اللجنة الدستورية هي ستكون بمثابة ربط، حيث سيضع الكُل السوري أمام مسؤولية إنجاز عملية السلام كونها المربط الوحيد الذي جمع طرفي الصراع والبدء بعمل جماعي مشترك .

-يفضل أن يكون هناك خمسة لجان تعمل بمسؤولية مهنية وتاريخية وأن تكون متوازنة من حيث الجنس والقومية من جهة ومن جهة أخرى من حيث المعارضة والنظام والمجتمع المدني.

-يفضل ترك مسألة "تعديل الدستور القادم" أو البدء بـ"ورقة بيضاء" إلى " اللجنة الدستورية التي شكلت خصيصاً " بشرط أن يتم التوافق بين اللجنة والأمم المتحدة حول ما إذا كان السوريون بحاجة إلى دستورٍ جديد ،أم إجراء تعديلات لدستور 2012أو تطوير دستور (1950).

-بالرغم من إنّه ثمة قلق يساور الأقليات وأيضاً الكُرد من الاستقطابات والتجاذبات ومسائل الهيمنة، فلذلك الرعاية الأممية مهمة ومحل اطمئنان وكذلك ثمة الرهان على المجتمع المدني والذي يُخوّل بتعبير عن مصالح الأمة .

-يفضّل الإعتماد على كلام السياسيين والمجتمع المدني وبدء الدستور والنقاشات حول رأي المجتمع المدني والسياسيين لأن العسكر فصائل مقاتلة وميليشيات ...إلخ غالباً لايرغبون)خاصةً

إذ أدركوا أن المرحلة لغير صالحهم (بإنجاز أي دستور يحدّ من سلطاتهم أو حل مؤسساتهم ،لكن بشكل أكثر دبلوماسية يجب أن لا يُظهر لهم أو يشعروا بإهمالهم أو تهميشهم).

-عادةً إذا وضع الدستور عن طريق عملية خارج الأُطر الدستورية المعتمدة في دولة ذات النزاع ،فمن المرجح أن يتطلب الامر لكسب الشرعية إصدار وثيقة)من المؤتمر الوطني للمصالحة (أو صدور تفسير آخر لقرار أممي، أو يكتسب الدستور الجديد الذي صاغته "اللجنة الدستورية خصيصاً " شرعية من نفسها تبعاً لمبدأ قانوني الذي يقول أنّ"الشيئ الذي يجب أن يتم سيعامل وكأنّه قد تم بالفعل ".

المصادر، المراجع

-الدساتير المتعاقبة في سوريا..تحليل ومقارنة - مركز الادارك للدراسات والاستشارات.
-قراءة في الدستور السوري-مركز دمشق للدراسات، والحقوق المدنيّة.
-تاريخ دساتير سوريا-بحث.
-دساتير العام (المجلد الثاني عشر): دستور سويسرا -ترجمة وتقديم أماني فهمي.
-وضع الدستور والاصلاح الدستوري:خيارات عمليّة - انتربيس.
-اختيار أعضاء الهيئة التأسيسيّة:تجارب مقارنة ودروس مستفادة(ورقة النقاش)- المؤسسة الدوليّة للديمقراطيّة والانتخابات. نوفنبر ٢٠١٢.
-صياغة مشروع الدستور:تجارب مقارنة ودروس مستفادة- المؤسسة الدوليّة للديمقراطيّة والانتخابات(ورقة النقاش) يونيو ٢٠١٣.
-عملية صياغة الدستور في تونس(التقرير النهائي) - مركز كارتر
-نحو عملية مصالحة واعادة بناء في سوريا ما بعد النزاع-من السوريين الى السوريين-الأسكوا
-انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا-٢٠١٤- مركز كارتر
-الدستور(الكتاب السنوي) المنظمة العربية للقانون الدستوري-٢٠١٥-٢٠١٦
-صياغة الدستور في ليبيا(ورشة عمل)- ٢٠١٥
-الدستور الهندي لعام ١٩٤٩ مع التعديلات لغاية ٢٠١٢- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.
-صياغة الدساتير في التحولات العربية الديمقراطية-الخبرات العربية والدولية-المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم- ٢٠١٣
-أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي-مركز برونجر الدوحة-٢٠١٤
- المغرب وتجربة الانتقال الديمقراطي في اسبانيا(الدروس المستفادة)-المجلة العربية للعلوم السياسية
-تنوّعنا وحدتنا-دستور لكل سوريا-المركز الأوربي للدراسات الكرديّة.
-صفحات من تاريخ الأحزاب السياسيّة في سوريا في القرن العشرين-عبدالله حنا
-المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى - موريس دوفرجيه
-التفكير السياسي، والنظريّة السياسيّة، والمجتمع المدني.
-نهوض المجتمع المدنيّ العالمي:بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى الأعلى - دون إيبرالي
-التربيّة المدنيّة: مسؤوليات وحقوق في عالم مترابط - هاكان النتاي.
-الشعوب-غوُستاف لو بُون

-روح الجماعات - غُوستاف لو بُون
-نماذج الديمقراطيّة - ديفيد هيلد
-أزمة الديمقراطيّة في الدول العربيّة- سرى هاشم محمد صادق
-ماهي الديمقراطيّة؟ حكم الأغلبيّة أم حكم ضمانات الأقليّة - آلان تورين
-الديمقراطية السويسرية(الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات) فولف ليندر
-عن الديمقراطية في أمريكا - الكسي دو توكفيل
-الجدل مستمر حول الديمقراطيّة منذ ٣٠٠ سنة - جاسم المطير
-نقد مَلَكة الحكم - إمانويل كَنت
-العقد الإجتماعي-جان جاك روسو
-في الحكم المدني- جون لوك
-الحكومات البرلمانية - جون ستيورات ميل
-عن الدولة (دروس في الكوليج دو فرانس) - بيار بور ديو
-الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي(العراق نموذجاً)- القاضي الدكتور محمد عمر مولود
-الجمهوريانية (النظام الجمهوري):نظريّة الحريّة والحكومة - فيليب بوتيب
-الأصول الاجتماعية للديكتاورية والديمقراطية- بارينجتون مور
-أصل التفاوت بين الناس - جان جاك روسو.
-أوديسا التعدديّة الثقافيّة(سبر السياسات الدوليّة الجديدة في التنوع)-ويل كيملكا
-النظام السياسي لمجتمعاتٍ متغيّرة - صوئيل هنتغتون
-أراض مُتنازعٍ عليها - سومانترا بوز
-عصر الثورة- إريك هوبزباوم